



نشر الفرايد وجمع الشوارد لايضاح تقريب الفوايد
وتسهيل المقاصد، للشريهاتي، محمد الصغير بن علي
- كان حيا قبل سنة ١٠٩٠ هـ. كتب في القرن الرابع
عشر الهجري تقدير ١.

٦١ ق ١٧ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة جيدة وحديثة، خطها نسخ معتاد.

ايضاح المكنون ١: ٣١٣، دار الكتب المصرية ١: ٥٤٤

١- العبادات، الفقه الاسلامي واصله - المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج - شرح مختصر الشيخ علوان

د- شرح مختصر مصباح الهداية ه - شرح تقريب

الفوائد وتسهيل المقاصد .

عبد
محمد الهادي



المجلد ٥٥١٠

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٥٥١٠ - ف ١٤١٨
العنوان: نشر الفرائد في جميع الشواهد للإيضاح تقريب الضوايد...
المؤلف: الشريعات محمد محمد الصغير على
تاريخ النسخ: - المراجعة -
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ١٦٩
ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم وسبح
الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين **ما بعد** فهذا شرح
لطيف على مختصر الشيخ علوان نافع ان شاء الله تعالى
قال رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم رب انزلني**
صدري اي وسعه ولينه لقبول انوار العلم والهدى اخذا
من قوله تعالى فمن ير الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام
ومن ير ان يضل يضل صدره ضيقا حسرا اي شديد
الضيق ومن قوله تعالى فمن يشرح الله صدره للاسلام
فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم لانه قابل الشرح
في الاية الاولى بالتضييق وفي الثانية بالقاسية فان قلت هل
لهذا الشرح من علامة قلت نعم اشار اليها صلى الله عليه
وسلم حين سئل عنه بقوله نور يقذفه الله في قلب المؤمن
فيشرح وينفسح له فقالوا هل لذلك اشارة يعرف بها فقال نعم
الا نابة الى دار الخلود والتجافي عن دار الغرور والتأهب
للموت قبل نزوله **ويسر** اي سهل **لي** اي الذي انا
فيه من تبليغ احكامه وسنة نبهكم وتسهيله باحداث الاسباب

ورفع الموانع وانما طلب المصنف ذلك لان الله تعالى لعن
من من لقتل كتم العلم بقوله ان الذين يكتمون ما انزلنا الاية
وقال نبيه صلى الله عليه وسلم من كتم علما يعلمه اليوم يوم
القيامة بلجام من نار اي العلم الذي يحتاج اليه من العقائد
الواجبة شرعا بحيث لا يسمى مؤمنا من لا يعرفها ومن الفروع
الشرعية كاحكام الصلاة والزكاة والصوم والبيع والشر وغير ذلك
من امور الدين والدنيا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاي
لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقدم على امر حتى يعلم
حكم الله فيه **واحلل عقدة من لساني** العقدة ولكنة تبهم
اولها العجمة في اللسان **يفقهوا قولي** اي يفهموا تبليغي
وانتي بهذه الاية اشارة الى ان العلم نور من الله تعالى
يشرح به صدر من شاء من اوليائه وان المعاصي تظفي ذلك
النور والى ذلك اشار امامنا الشافعي رضي الله عنه بقوله
مشكوت تالي وكيع سورة حفظ فارشدني الى ترك المعاصي وقال اعلم بان العلم نور
ونور الله لا يؤتاه عاصي كانه يقول ان اردت العلم النافع
فاتق الله حيث كنت فانه يعلمك اخذا من قوله تعالى وتقوا
الله ويعلمكم الله واشار الى هذا ابو سليمان الداراني رضي الله عنه

بقوله اذا اعنادت النفوس ترك الاثام جالت في الملكوت
ورجعت الى صاحبها بظرائف الحكم ولطائف العلم من غير ان
يوصل اليها عالم العلم والى الله كان في ابتداء الامر لا يخلو من
هفوات هي مما قبيل حسنات البراري سبئات المقربين وهي
تثقل اللسان فطلب من الله ازالة ذلك ليفهم عنده وقد
اعطاه سؤل ونفع به وبعلومه ما لا يحصى واشتهرت مصنفاته
بين الخاص والعام حتى وصلت الى المغرب الاقصى واجبها كلنا
وانتفع بها البادي والحاظر ولدرجته بمجاهد المعوسه سنة وتوفي
بها سنة وكان يوم ما مشهود او دفن في زاوية المشهورة وعند
قبوره يستجاب الدعاء جبره الفضلا ومات حتى تقطب مرة
ومناقبه شهيرة ولو لم يكن منها الا شهادة شيخه السيد علي
ابن ميمون عن وفاته له بانه ينفع وينتفع به الى يوم القيامة
لكفته ولما توجه الى زيارة شيخه المذكور وكان في بلدة بركة
من بلاد الروم فوض اليه امر تربية الفقرا وكان شيخه في خلل
الكلام واقفا على باب المجلس يسمع وكلما مر عليه ملاء من فقراء
من اولى العلم والفضل والموا الى ارباب التحقيق والاتقان
والترسيم ونحوهم يقول لهم ادخلوا واسمعوا كلام الطريق

من اخلاق وعرفان وتحقيق نعم هكذا هكذا انعم هذا الكلام
الطريق وهو واقف يسمع ويضرب على ركبته فرحاً وسروراً وذكر
ولده سيدي محمد في تحفة الحبيب من مناقبه جملة صالحة
وقال لو لا الاختصار لذكرت من ذلك ما ينعش البصائر
ويدهش الابصار ويكفيكم في فضله شهادة شيخه له بالكمال
ربنا اتنا اي اعطنا من لدنك من عندك رحمة اي تفضلا
واحسانا يوجب لنا المغفرة والرزق والامن من العدو
وهي اي يسر وحصل لنا من امرنا الذي نحن فيه من
التصنيف والعلم والعمل رشدا اي هدى واستقامة والرشاد
والرشاد ائراء واسكان الشين وفتحها نقيض الغي **رب**
زدني علما اي يارب اسال الله زيادة العلم وانما سالها
لان الله امر افضله بخلق به ولان الايات تظاهرت
والاخبار والاثار تكاثرت والدلائل تطابقت على فضيلته
والحث على تحصيله والاجتهاد في اقتباسه وتعلمه وتعليمه
قال تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى ربنا
اتنا في الدنيا حسنة الخ قال الحسن الحسنة في الدنيا هي العلم

ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقيه ابشر على الشيطان
 من الف عابد رواه الترمذي وعن ابي هريرة مثله وزاد لكل شيء
 عماد وعماد هذا الدين الفقه وما عبد الله بافضل من فقه في
 الدين وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا
 ذكر الله وما والاه وعالمها ومتعلمها رواه الترمذي وقال حديث
 حسن وعن ابي الدرداء رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من سلك طريقا يتبغي فيه علما سهل
 الله له طريقا الى الجنة وان الملايكة لتضع اجنحتها لطلب العلم رضا
 عما يصنع وفي نسخة بما يطلب وان العالم يستغفر له من في السموات
 ومن في الارض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل
 القمر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء
 لم يورثوا دينارا ولا درهما غارثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ
 وافرواه ابو داود والترمذي وغيرهما وعن الفضيل قال عالم
 معلم يدعى كبيرا في ملكوت السموات وقال غيره ليس يستغفر لطالب
 العلم كل شيء اقل هذا يترك وروي الخطيب البغدادي احاديث
 واثار كثيرة منها عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذ امر بتم برياض الجنة فارتعوا قالوا
 يا رسول الله وما برياض الجنة قال حلق الذكر فان لله سيارات
 من الملايكة يطلبون حلق الذكر فاذا اتوا عليهم حفوا بهم
 وحلق الذكر بفتح الحاء وكسر ها وعن عطاء قال مجالس الذكر
 هي مجالس الخلا والحرام كيف تشتري وتبيع وتضلي وتضل
 وتكبح وتطلق وتبج واشباه هذا وعن ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال مجلس فقه خير من عبادة ستين
 سنة وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يسير الفقه خير من كثير العبادة
 وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقيه افضل عند الله من الف عابد وعن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل العبادة الفقه وعن
 ابي الدرداء ما نحن لولا كلمات الفقهاء وعن علي رضي الله عنه
 العالم اعظم اجرا من الصائم القايم المغازي في سبيل الله
 وعن ابي ذر وابي هريرة رضي الله عنهما قال لا باب من
 العلم نتعلمه احب الينا من الف ركعة تطوعا وباب من العلم
 نتعلمه عمل به او لم يعمل احب الينا من مائة ركعة تطوعا وقال

سمعنا رسول الله صلى الله وسلم يقول اذا جاء الموت طالب
العلم وهو على هذه الحال مات شهيدا وعن ابي هريرة لان
اعلم بابا من العلم في امر او نهى احب الي من سبعين غزوة في
سبيل الله وعن ابي الدرداء مذكورة العلم ساعة خير من قيام
ليلة وعن الحسن البصري قال لان اتعلم بابا من العلم فاعلمه مسلما
احب الي من ان تكون لي الدنيا في سبيل الله تعالى وعن يحيى بن ابي
كثير دراسة العلم صلاة وعن سفيان الثوري والشافعي ليس
شيء بعد الفرائض افضل من طلب العلم وعن احمد بن حنبل وقيل
له اي شيء احب اليك اجلس بالليل انسخ او اصلي تطوعا
قال نسخر تعلم به امر دينك فهو احب الي وعن سعيد بن
المسيب قال ليست عبادة الله بالصوم والصلاة ولكن بالفقه
في دينه يعني ليس اعظمها وافضلها الصوم بل الفقه وعن سهل
التستري من اراد النظر الى مجالس الانبياء فليتنظر الى مجالس
العلماء فاعرفوا لهم ذلك وقال البخاري راج في اول كتاب الفرائض
من صحيحه قال عتبة بن عامر رضي الله عنه تعلموا قبل الظانين
قال البخاري يعني الذين يتكلمون بالظن ومعناه تعلموا العلم من
اهله المحققين الورعين قبل ذهابهم ومجيء قوم يتكلمون

كلها

في العلم يميل نفوسهم ووطنونهم التي ليس لها مستند شرعي واعلم
ان ما ذكرناه من الفضل في طلب العلم انما هو في طلبه مرييا به
وجه الله تعالى لا لغرض من الدنيا ومن اراده لغرض ديني
كمال او رياسة او منصب او وجاهة او شهرة او استمالة
الناس اليه او قهر المناظرين او نحو ذلك فهو مذموم قال
تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان
يريد حرث الدنيا نؤت منها وماله في الآخرة من نصيب
وقال تعالى من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن
نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا وقال تعالى
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء وروينا عن
ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من تعلم علما مما يبتغي به وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا
ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة
يعني رحلها رواه ابو داود وغيره باسناد صحيح وعن
انس وحنيفة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من طلب العلم ليماري به السفهاء او يكاثر
به العلماء او يصرف به وجهه الناس اليه فليتبوء مقعده من النار رواه الترمذي

من رواية كعب بن مالك قال قال فيه ادخله الله النار وعن سفيان
ما زاد عبد علما فازداد في الدنيا رغبة الا ازاد من الله بعدا
وعن حماد بن سلمة من طلب الحديث لغير الله مكره ثم قال باب
اقسام العلم الشرعي هي ثلاثة الاول فوض العين وهو تعلم
المكلف ما لا يتبادى الواجب الذي تعين عليه فعله الا به كيفية
الوضوء والصلاة ونحوهما وعليه حمل جماعات الحديث
المروى في مسند ابي يعلى عن انس عن النبي صلى الله عليه
طلب العلم فريضة على كل مسلم وهذا الحديث وان لم يكن
ثابتا فمعناه صحيح وحمله اخرون على فرض الكفاية واما اصل
واجب الاسلام وما يتعلق بالعقائد فيكفي فيه التصديق
بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتقاده
اعتقاد اجماعا مسلما من كل شك ولا يتعين على من حصل له
هذا تعلم ادلة المتكلمين بل الصواب للعوام وجماهير المتفقيين
والفقهاء الكف عن الخوض في دقائق الكلام مخافة من ختلال
يتطرق الى عقائدهم يصعب عليهم اخراجه بل الصواب لهم
الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم وقد
بالغ امامنا الشافعي رضي الله عنه في تحريم الاشتغال بالكلام

اشد مبالغة واطنب في تحريمه وتخليط العقوبة لمتعاطيه وتبيين فعله
وتعظيم الاثم فيه فقال لان يلقي الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك
خير من ان يلقاه بشيء من الظلم وقد صنف الغزالي رحمه في اخر مؤلفه كتابه
المشهور الزي سماه الجوامع التي ام عن علم الظلم وذكر ان الناس
كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم الا الشاذ النادر الذي
لا تكاد الاغصان تسمع به واحد منهم ولو تشكروا والعباد بالله في شيء
من اصول العقائد مما لا بد من اعتقاده ولم يزل شكه الا بتعليم دليل
من ادلة المتكلمين وجب تعلم ذلك لادلة الشك وتحصيل ذلك الاصل
ولا يلزم الانسان تعلم كيفية الوضوء والصلاة وشبهها الا بعد
وجوب ذلك الشيء الا ان كان بحيث لو صبر الى دخول الوقت لم
يتمكن من تمام تعلمها مع الفعل في الوقت فيلزمه التعلم قبل الوقت
كما يلزم السعي الى الجمعة لمن بعد منزله قبل الوقت ثم اذا كان
الواجب على الفور كان تعلم الكيفية على الفور وان كان على
التراخي كالجمعة فعلى التراخي ثم الذي يجب من ذلك كله ما يتوقف
اذا الواجب عليه غالبا دون ما يطرأ نادرا فان وقع وجب التعلم
حينئذ وتعلم ادلة القبلة فرض كفاية الا ان يسير سفرا فيتعين له
حاجة المسافر الى ذلك واما البيع والنكاح وشبههما مما لا يجب اصله

فقال امام الحرمين والغزالي وغيرهما يتعين على من ارادته تعلم كيفية شرط
وقيل لا يقال يتعين بل يقال يحرم الاقدام عليه الا بعد معرفة شرط هذه
العبادة اصح وعبارتهما محمولة عليهما وكذا يقال في صلاة النافلة يحرم
التلبس بها على من لا يعرف كيفيتها ولا يقال يجب تعلم كيفيتها ويلزم
معرفة ما يحل ويحرم من المأكول والمشروب والملبوس ونحوهما
لا غني به عنه غالباً وكذلك احكام عشرة النساء ان كان له زوجة وحقوق
الهما ليكران كان له ونحو ذلك ويجب على الاباء والامهات تعليم اولادهم
الصغار ما يستعين عليهم بعد البلوغ فيعلمه الولي الطهارة والصلوة
والصيام ونحوهما ويعرفه تحريم الزنا واللواط والسرقه وشرب
المسكر والكذب والغيبة وشبههما ويعرفه انه بالبلوغ يدخل في
التكليف ويعرفه ما يبلغ به ويستحب ما زاد على هذا من تعليم
قران وفقه وادب ويعرفه ما يصلح به معاشه ثم اجرة التعليم
في النوع الاول في مال الصبي فان لم يكن مال فعلى من تلزم نفقته
واما الثاني ففيه وجهان احدهما في مال الصبي لكونه مصلحة
له والثاني في مال الولي لعدم الضرورة اليه وانما جعلوا اللام
مدخل في وجوب التعليم لكونه من التربية وهي واجبة عليهما
اذا وجبت عليهن النفقة اما معرفة امراض القلب كالحسد

والعجب وشبههما فقال الغزالي معرفة حدودهما واسبابها
وطبها وعلاجها فرض عين القسم الثاني فرض الكفاية وهو تحصيل
مالا بد للناس منه في اقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ
القران والاحاديث وعلومها والاصول والفقه والنحو واللغة
والتصريف ومعرفة روافد الحديث والاجماع والخلاف واما
ماليس علماً شرعياً ويحتاج اليه في قوام امر الدنيا كالطب
والحساب ففرض كفاية ايضاً واختلفوا في تعلم الصنائع التي
سبب قيام مصالح الدنيا كالحياطة والفلاحة ونحوها
واختلفوا ايضاً في اصل فعلها فقال الامام والغزالي ليست
فرض كفاية وقال الامام ابو الحسن الطبري المعروف بالكنية الهرازي
هي فرض كفاية وهذا اظهر والمراد بفرض الكفاية تحصيل
ذلك الشيء من المكلفين به او بعضهم ويعم وجوبه جميع المتأهلين
فاذا فعل من تحصل به الكفاية سقط الحرج عن الباقيين واذا
قام به جمع تحصل الكفاية ببعضهم فكلهم سوا في حكم القيام
بالفرض في الثواب وغيره فاذا صلى على جنازة جمع ثم جمع
ثم جمع فالمراد يقع فرض كفاية ولو اطبقوا الامر على تركه ثم
كل من لا عذر له ممن علم ذلك وامكنه القيام به او لم يعلم

وهو قريب امكنه العلم بحيث ينسب الى تقصير ولا ياتهم من لم يمكن
 لكونه غيوا هلا او لعزى ولو اشتغل بالفقه ونحوه وظهرت بخابته
 فيه ورعي فلاحه فوجهان احدهما يتعين عليه الاستمرار لقلته
 من يحصل هذه الرتبة واصحهما لا يتعين لان الشروع لا يغير
 المشروع فيه عندنا الا في الحج والعمرة ولو خلت البلدة عن مفت
 فقيل يحرم المقام بها والاصح لا يحرم ان امكن الزهاب الى مفت
 واذا قام بالفتوى نسيان في مكان سقط به فرض الكفاية الى مسافة
 القمر من جانب واعلم ان للقائم بفرض الكفاية مؤية على القاية
 بفرض العين لانه اسقط المخرج عن الامة ولهذا قال امام الحرمين
 انه افضل من فرض العين قاصر عليه لكن الذي عليه الجمهور والعكس
 وتعليم الطالبين واقتداء المستفتين فرض كفاية فان لم يكن هناك
 من يصلح الا واحد تعين عليه وان كان جماعة يصلحون فطلب
 ذلك من احدهم فامتنع فهل ياتهم ذكروا وجهين في المفتي
 والظاهر جريانها في العلم وهما كالوجهين في امتناع احد الشهود
 والاصح لا ياتهم القسم الثالث النقل وهو كالبحر في اصول
 الالفاظ والآراء المعان فيما وراء القدر الذي يحصل به الفرض
 الكفاية وكعلم العاوي نوافل العبادات لغرضه العمل لا ما يقو به

لان
 فرض
 العين
 ٤

العلماء من تعيين الفرض عن النقل فان ذلك فرض كفاية في حقهم هذه
 اقسام العلم الشرعي ومن العلوم الخارجية عنه ما هو محرم او مكروه
 ومباح فالمحرم كتعلم السحر والفلسفة والشعبذة والتنجيم وعلوم
 الطبائعيين وكل ما كان سببا لاثارة الشكوك ويتفاوت
 في التحريم والمكروه كاشعار المولدين التي فيها غزل وبطالة
 والمباح كاشعار المولدين التي ليس فيها سحق ولا شيء مما
 يكره ولا ينشط الى الشر ولما ما يثبط عن الخير ولا ما يبحث على
 خير او يستعان به عليه انتهى ما يخصنا سقناه بطوله لما
 فيه من الفوائد المهمة **الحمد لله رب العالمين** اي مولاهم
 وسيدهم ومالكهم ومصلحهم تفضلا منه وربيهم **مقرب**
البعيد حسيا كالامثال اليه بقول سيدنا علي رضي الله عنه
 الدنيا خطوة مؤمن وان اذ لك المؤمن تحت رابطة الله تعالى
 وقد اشتهر السير في لحظة الى مكان بعيد عن الاولين ليا
 ويسمى الطي المكاني عندهم او معنويا كالطاعات الموصلة
 الى رضى الله واقربها العلم النافع والعمل به اخذ من قوله
 صلى الله عليه وسلم ما اخذ الله وليا جاهلا ولوا اخذه
 لعلمه اي ولو اراد اتخذه لعلمه ثم اخذه وهو من قوله عن برد الله به خير الخ

ومفهومه ان من لم يرد الله به خيرا لم يفقه في الدين **ومسهل**
الشديد اي ميسر الصعب حسييا كالمشار اليه بقوله تعالى
والناله المحديد او معنويا كالعلم بان ييسر الفهم والحفظ الطائفة
والصلاة وهي من الله على رسوله زيادة تكريمة له وانعام
والسلام وهو منه عليه زيادة تامين له وطيب تحية واعظام
والقصد بذلك الدعاء له صلى الله عليه وسلم بزيادة الكمال
فاقلت كيف يدعى ويطلب زيادة الكمال لمن هو في غاية الكمال
اجيب بان قدرة الله شاملة لكل ممكن فيرقى الكامل من رتبة عليه
الى اعلى منها وهكذا فهو ابد في علو الكامل يقبل الترقى في
الكمال فانه دفع ما زعمه جمع من امتناع الدعاء له عقب نحو ختم
القرآن باللهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم
على ان جميع اعمال امته يتضاعف له نظايرها لانه السبب فيها
اضعافا مضاعفة لا تحصى فهي زيادة في شرفه وان لم يسأل
ذلك له فسوقه تصريح بالمعلوم لقوله صلى الله عليه وسلم
من سن في الاسلام سنة حسنة الخ وقرن بين الصلاة والسلام
امثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجهم من كراهة
افراد احد هما عن الاخر **علي سيدنا محمد** لقوله صلى الله عليه وسلم

انا سيد ولد ادم ولا فخر اي ولا فخر بعد هذا الفخر اولا قول
ذلك مقترا اي بل محدثا بنعمة الله تعالى ويؤخذ منه تفضيله
على ادم ايضا بطريق الاولى لان افضل اولاد ادم الانبياء
والرسل وافضلهم اولو العزم وهم نوح وابراهيم وموسى
وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام اي وهم افضل من
ادم **خاتمة** بفتح القاء وكسر ها **الرسول** اي لارسول بعده ولا يني
بالاولى لقوله تعالى وخاتمة النبيين **وسيد** هو الذي يفوق
قومه بالخير او من يفرغ اليه في النوايب او الاشرف والكامل من جوده
في نبينا صلى الله عليه وسلم **العبيد** جمع عبده ودخل فيه كل عبد
سمائي وارضى قال تعالى ان كل من في السموات والارض عبد
اي ذليل خاضعا منقاد الحكمه روي ان الله تعالى قال لمحمد صلى الله
عليه وسلم به اشرفكم قال بان تنسبني اليك بالعبودية فهو
اشرف اوصاف كل مؤمن والدليل عليه ان الله خاطب بها
اشرف خلقه في اشرف المواضع في مقام الاسراء فقال سبحان
الذي اسرى عبده ولم يقل برسوله مثلا وفي مقام الوحي
فقال فاوحى الى عبده ما اوحى وفي مقام انزال القرآن
فقال الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب وغير ذلك من

من الايات وفيه اشارة الى انه صلى الله عليه وسلم افضل جميع
الخلق ادم وغيره اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد الناس
يوم القيامة وخص بالذكور لظهوره للكل احد بلا منازعة كقوله تعالى
لمن الملك اليوم الله وقوله ادم ومن دونه تحت لوائه وقوله في
خبر الترمذي وانا اكرم الاولين والاخرين على الله ولا فخر ونوع
الادنى افضل الخلق فهو افضلهم واما قوله لا تفضلوا بين الانبياء
وقوله لا تفضلوني على اخي يونس ونحوهما فاجيب عنها بانها تنهى
عن تفضيل يودي الى تنقيص بعضهم فانه كفر او عن تفضيل في نفس
نفس النبوة التي لا تتفاوت لافي ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصا
او تنهى عن ذلك تادبا وتواضعا وقبل علمه بانه افضل الخلق
وعلى آله اي اتباعه وهم امة الاجابة لانهم المرادون بالال في
مقام الدعا **وصحبه** هو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو
كل مؤمن اجتمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم في حياته ولو لحظة
واما صحبة غيره فلا بد فيها من اطالة العشرة والفرق ان الاجتماع به
صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي في اللحظة ٢ فضعاف ما
يؤثر الاجتماع الطويل مع غيره من الاخير فان الاعرابي الجلف
يجرد ما يجتمع به مؤمنا ينطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه وسلم

وعطف الصعب على الال من عطف الخاص على العام اعتناء بشاؤ
وعلى جميع عباد الله اي من الجن والانس والملائكة جميع عبده
ايضا واستفيد من كلامه جواز الصلاة على غير الانبياء بتعاليمهم
وهو كذا لان بلا خلاف واما من غير تبعية فمفهومه وقيل حرام
لانها صارت من شعار الرافض **من كل بر** شيعي البر هو
الذي يكون عمله مقيولا اخذ من قوله لهم ابراهيم اي قبله والبر
المسرد الذي بلغ مصلى الدينه ودينه **صلاة توجب**
اي تحقق بطريق الكرم بان تكون خالصة من المحبطات **لقائيلها**
لذة النظر اي مع السابقين **الى وجه الله الكريم** لما ورد ان
الاكثر من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم سبب للقي
العدريه وهو عنه راض ومن كان بهذه المثابة فقد فاز
ودخل الجنة وتعالى برؤية الله تعالى وهي لا شكر فيها عند
اهل السنة من غير كيف **يوم النعي** اي يوم القيامة وانما اتى
بهذه الصيغة التي هي من اثر الجلال خوفا على ان تقف مع صفة
الجمال المتقدمة وهي الكرم فتجب بها والعاذ بالله لا تكون
معصوم **اما بعد** اي بعد ما سبق واتى بها كغيره اقتداء
بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبة ومكاتبة

للاستقبال من اسلوب الى آخر **فقد التمس مني** اي طلب وهو اي
الطلب على ثلاثة انحاء من الاعلى وهو من الادنى دعاء وسؤال
ومن المساوي المتعاضد ولم يقل سألني تو اضعا منه رضي الله عنه
بعض الاصدوقا بكسر الهمزة جمع صدوق بفتح الصاد
وكسر الهمزة الذي صدق معي في الطريق وصدقني فيما
اخبره قال الزمخشري الصدوق هو الصادق في ودا ذكر الذي
يهمه ما اهلك وهو اعز من بيض الانوق **اح على خط حفظهم**
الله جملة دعاية اي حماهم من بلاء الدنيا والاخرة **ان اختصر من**
الاختصار وهو تقليل اللفظ وان لم يكن المعنى وهو ممدوح
شرعا لقوله صلى الله عليه وسلم او تيت جوامع الكلم واختصر لي
الكلام **اختصارا كتاب مصباح الهداية ومفتاح الولاية**
اسم مصنف للمؤلف من اجل المصنفات ولا يخفى ما في هذه
التسمية من الاشارة الى ان الطريق الى الله وعظم مظلم وان
كتابه اي العلم والعمل بما فيه كالمصباح لذلك والى ان الولاية
باب مغلق وان كتابه كالمفتاح له **فرايت** من الراي في الامور
المهمة اي ظهور لي **ان في ذلك** الاختصار بان لا يفوت شيء
من مقاصده ليسهل حفظه على من يريد حفظ مختصر في الفقه

قوله وهو تقليل اللفظ
الاختصار هو تقليل اللفظ
في تعريف ما هو المقصود
المختصر من ان يقلل اللفظ
وكتل المعنى ودرعا لثوبه
الحديث المذكور هنا
الهداية

قال الخليل الكلام ينصرف بالحفظ ويبسط ليفهم **غير ان شاء الله**
تعالى وهو كما راي وقيد بالمشقة لقوله تعالى ولا تقولن شيئا
التي فاعل ذلك عدا الا ان يشاء الله **فاجبت** اي الملتزم الى
التماسه وصنفت المختصر **ومن الله** لا من غيره **استدري**
اطلب المود **التوفيق** وهو خلق قدرة الطاعة في العبد
وتسهيل سبيل الخير له والتخذ لان عكسه والتوفيق المختصر
بالمشقة العلم اربعة امور بشدة العناية وذكرها القرينة ومعلم
ذو نصيحة واستواء الطبيعة اي خلوها من الميل باطنا الى
غير ذلك وان يرسم فيها وتكليف بما يخالف الشيء الملقى اليها
وايا لا غير اسال اي اطلب **الهداية الى سائر الطرق** اي الدلالة
بلطف على الطريق السواء اي المستقيم وهداية الله انواع
لا تحصى لكنها تنحصر في اجناس ماثبة الاول افاضة القوي التي
يمكن بها من الاهتد الى مقام الحق كالقوة العقلية والحواس
الظاهرة والباطنة الثانية نصب الدلائل الفارقة بين الحق
والباطل **والاصلاح** والفساد ومنه فهدى بنا هم الثالثة
ارسال الرسل وانزال الكتب ومنه بهد ون بامونا بهدي
التي هي اقوم الرابعة ان يكشف عن قلوبهم السراير

الاشياء كما هي بالوحي والالهام او المردى بالمصادقة وهذا القسم
يختص بنيله الانبياء والاولياء ومنه فيهم اهم اقتره ^{لله}
سبلنا **اليه الحاء** اي التجي واستند وقدم الجار والمجرور
لا فائدة الاختصاص وهو وان كان صورة خبر فالمراد به هنا
التفريع الى الله تعالى فان الجملة الخبرية تذكر لا غرض غير افادة
مضمونها الذي هو فائدة الخبر وغير لازم فائدة الخبر مثل
التحسر والتحنن كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها اثني وخمسة **ان ينفعني** اي بالمختصر المفهوم من
اختصاري بتأليفه وينفع ايضا **المسلمين** بان يهتم الاعتناء به ^{بعضهم}
بالاشتغال به ككتابة وقراءة وتفهم وشرح بعضهم غير ذلك
كالاعانة عليه بوقفا ونقل الى البلاد وغير ذلك ونفعهم يستتبع
نفعه ايضا لانه سبب فيه **في الرادك** اي في الدنيا والاخرة **وان يعطيني**
واحبا بالتشديد والاهم من جمع حبيب اي من احبهم ولحقني **من**
خير الفريقين اي من فريق الجنة المؤمنين هذا **كتاب**
بيان مسائل **الطهارة** هي مصدر طهر بفتح الهاء وضها وفتح
افصح يظهر بضمها وفيها وهي لغة النظافة والخلوص من
الادناس حسية كانت كالانجاس او معنوية كالعيوب مـ

وشرعا

وشرعا تستعمل حقيقة بمعنى زوال المنع المترتب على الحدث
او الخبث **هجاز** اي باب اطلاق اسم المسبب على السبب
لكنه صارا حقيقة عرفية بمعنى الفعل الموضوع لا فائدة ذلك
الزوال او لا فائدة بعض اثاره كالتيهم والمراد هنا الثاني وباعتبار
عرفها النووي ^ح بانها رفع حدث او ازالة نجس او ما في معناهما
او على صورتها وشارف في الى ان الطهارة الشرعية ثلاثة انواع
الطهارة وهي **مبينة** **مستحبة** **مستحبة** **مستحبة** **مستحبة** **مستحبة**
الرافعة للمنع المترتب على الحدث او النجس اي رفعها مطلقا
واما **المبينة** فانها ترفع المنع ايضا لكن رفعها مقيدا واما **المستحبة**
فليس فيها رفع اصلا ولذلك يزداد فيها فقط مثال الرافعة في الحدث
وضوء السليم وغسله ومثال الرافعة في النجس غسل النجاسة
مع زوال او صافها الثلاثة ومثال المبيحة في الحدث وضوء
صاحب الضرورة وغسله فانها يرفعون الحدث رفعها مقيدا
اي بالنسبة لغرض واحد نوافل وكذلك التيمم ومثال المبيحة
في الخبث غسل النجاسة مع تعذر زوال الطعم فانه يرفع
المنع رفعها مقيدا بعد تيسر زواله والاستحباب بالجر فانه يرفع المنع
رفعها مقيدا اي بالنسبة للمستحب لا لغيره لانه لو حمله مـ

فعله والمراد هنا الثاني اي المراد ببيان
هذا الثاني والاول المطلق بالظهور
بالمعنى الاول الذي هو معنى
الخاص بالمصدر الثاني
الذي هو معنى
العام الذي

رافعة ومبيحة
ومستحبة
الفرق بين الرافعة
والمبيحة بما ذكره هنا
مبينة على تفسير الحدث
بالمعنى من الصلاة
وغسلها واما على تفسيره
بالمراد اعتباري كما
هو ظاهر التعريف فليس
في المبيحة رفع اصلا فتعرف
بما فيه اباحة فقط و
رفعها وباحة بما فيه
في معناها فيه اشارة
الى ذلك انه منه

[illegible]

فثكون بمعنى ادا منه
يا و فاله هو وان كان بالواو
في عباره النودي او على صورتهما
وعلى له وهو ما جرى عليه الخ

شامل للرفع وللإزالة وقوله أو حصوله شامل للارتفاع والنزول
وشامل للإزالة الأصلية والبديلة وشامل للتطهير الواجب
والمندوب سواء كان وضوءاً أو غسلًا أو تيمماً وقوله
في محل التطهير صادق بالثوب والبدن والمكان فتامله
ثم الطهارة تنقسم إلى واجبة كالطهارة من الحدث والخبث
ومستحبة كالإغسال المسنون وتجديد الوضوء والواجبة
تنقسم إلى قسمين الأول قلبية كالنزوة من الحسد والعجب والكبر
والنفاق والرياء والشح وتقدم نقل الامام النووي عن الغزالي رحمهما
الله تعالى أن معرفة حدودها وأسبابها وطبها وعلاجها فرض
عبر يجب تعلمه أي لأن أرا التها بالمعالجة والمجاهدة واجبة
وهي متوقفة على معرفة جميع ذلك ومعلوم أن كل ما لا يتم الواجب
إلا به فهو واجب قال المذاهب في حاشية الخطيب قوله معرفة
حدودها أي أسماءها بتنزيل معانيها عليها وقوله وأسبابها
هي طلب النجاة والمال بالطبع وطبها ترك ذلك وعطف علاجها
عليه مرادف وقوله كالحسد هو عتي زوال نعمة الغير سواء
تمناها لنفسه أو لأو استثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة للكافر
أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى والعجب هو قيام

ففي لم عطف على جهها عليه هو ادفع فور شيخنا حفظ ان قوله
وعلى جهها هو فرق معطوف على معقولة صدر ود لها يكون
او قبل اذ يحصل به التخصيص على وجوب المعالجة كوجوب
معوقتها وعلى كونه معطوفا على الطلب لا يستفاد
ذلك لهذا حاصل هو اده لكن الظاهر من عبارات العزالي

النفوس المؤدية الى خروجها عن الامور الفرعية كان يعجب العاقل بعبد الله
والعالم بعلمه والريان بقصد بعلمه الناس والكبر بطريق الحق اي رده
على قائله وغمض الخلق بالصادق وبالطاهر اي احتقارهم اي بان يرى
نفسه فوق احد منهم والفرق بين الكبر والعجب ان العجب يتحقق بنفس
المعجب ولو لم يوجد شخص سواه بخلاف الكبر فانه لا يتحقق الا
بالنسبة للغير انتهى والقسم الثاني بدنية وهي اما بالله او بالتراب
التراب او بهما او بغيرهما كالحريف في الدباغ او بنفسه كالغلاب
الخمر خلا وقد جرت عادة امامنا الشافعي رضي الله عنه اذا كان
في الكتاب او الباب اية او حديث او اورد ذكره ثم رتب عليه مسائله
فلما تبعه المصنف في الطهارة وحذف في الباقي اختصارا فعلم انه
انما ابتدأ بالاية تبركا واقتداء بامامه الشافعي لا استدلالا فلا
يقال الدليل يكون متاخرا عن المدلول فيما باله عكس وليكن سلمنا
انه استدلال بها على وجوب الطهور عن الحدث مطلقا فالجواب
ان الدليل اذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها اكثر المسائل كما هنا
يقدم فلما قدمه المصنف فقال **قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا**
اذا قمتم الى الصلاة اي اذا اردتم القيام الى الصلاة وانتم محدثون
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق بالنصب اي اقراء الاية الى اخرها

واتبع

سما

واتبع المصنف رحمه الله الاية بالحديث بقوله **وقال النبي صلى**
الله عليه لا يقبل الله صلاة بغير طهور بالضم قال على شريطة
على الاشهر ارج عليه ويصح الفتح خضر عليه واقتصر بعضهم
على الفتح اي طهارة ونفي القبول يطلق ويراد به عدم الصحة
كما هنا ويطلق ويراد به عدم القبول مع وجود الصحة كما في
قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر لم تقبل له صلاة اربعين
صباحا اي لم يشب عليها وان صحت **انما يرفع الحدث** وهو في اللغة
الشيء الحادث وشرعا يطلق على ثلاثة اشياء احدها وهو المواد
هنا امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث
لا مخصص اي كقصد الطهورين لانه الذي لا يرفعه الا الماء
الثاني الاسباب التي ينتهي بها الطهور الثالث المنع المترتب
على الامور الاعتبارية المترتب على الاسباب فالاسباب
اذا وجدت او بعضها ينشأ عنها امر اعتباري وينشأ
عنه المنع من نحو الصلاة والاسباب لا ترتفع لانها وقعت

فكيف ترفعها اي نجعلها لم تقع نعم يرتفع حكمها وهو المنع
لكنه بالماء والتراب قال بعضهم ويصح ان يراد هذا ايضا وانما مراد به الاسباب
المنع اي العام فلا يرفعه الا الماء والتراب فيرفعها فاما الاسباب

قوله والاسباب لا ترتفع
اشارة الى ان الرفع اذا
اضيف الى الحدث لا يرفع
بالحدث الى الاسباب
الاخرين لان الاسباب
لا ترتفع بخلافها فان
رفعها في عبارة متطوع
بالحكم هو المنع من
الصلوة ونحوها من
الامور التي
يجوز رفعها

وينقص

الفرات اي بضم الفاء وبالتاء المبسوطة تهلزيب وسميحان وجميعان الخ اي ليسا بسمعون
 بالالف وليسا بسمعون وجميعون بالواو كما توههم وسميحان نهر آذنه اي خلافا للفاضي
 وجميعان نهر بالمصيصة من بلاد الارمن واما سمعون وجميعون عياض واليه اشار
 فالاول نهر الهند والثاني نهر بلخ اج على شئ غريب وخرج به بقوله كما توههم اي
 ما لا يسمي ماء كثر اب تيمهم وغسلات بخوكاب وحجر استجاءي كما توههم اي
 وشمس وزبح ونار وغل وغيرها وبالْمَطْلَق المستعمل ونحو ماء من مراد فتها لهما
 الزعفران وهو اي الماء المطلق ما يطلق عليه اي عند اهل المقدار وهو هذا
 اللسان اي اللغة والعرف اي الشرع اي بالنسبة للعالم بحاله فدخل مسلم لكن في الترادف
 في تقدير اسم سمعون وجميعون في الجنة تسمى سمعون وجميعون في الجنة
 الاسلام في شرح البهجة

وما فالمراد
وكيس النوى وفتحها مع كسر النون

المتغير كثيرا بالطين والطحلب والمجاور وما في المقروء المهر بشرطه الا في
وطول الملك لان اهل العرف واللسان يطلقون عليه ماء بلا قيد وخرج
المستعمل والمتغير بالتقدير وقيل الماء الواقع فيه نجس لم يغيره
لان العالم بها لا يذكرها الا مقيدة على انها مقيدة شرعا فلا تر
على تعريف المطلق **اسم ماء بلا قيد** باضافة او صفة كما وافق
وما مستعمل او متنجس ولا يحتاج التقييد القيد بكونه لازما لان
ذا القيد المنفكر كما البئر ينطلق اسم عليه برونه فلا حاجة للاعترا
عنه ولا يحتاج الى القيد في جانب الاثبات كقولنا غير المطلق
هو المقيد بقيد لازم خط ومجهول يجرى في الرفع به ولو ثلج او بردا
اذ اسال في مغسول والاجزاء في مسوح كالرايس مثلا لا مغسول
وعا ينقذ ملحا او حرا ولو لجوه او لسبوخة الارض ويلزم المحدث
ونحوه اذا به ثلج وبرد وملح مائي ان تعين وضاق الوقت في لم
تزد مؤنة الاذابة على ثمن الماء هناك رملي وقوله وضاق
الوقت اي بحيث لم يبق ما يميز على الصلاة كاملة بعد الوضوء
واذ اتم الماء فيحتج اذا اتمته وان خرج الوقت باشتغاله
بذلك ولا يتيمم لانه واجد للماء مع شرب **وينقسم** اي مطلق الماء
من حيث هو لا الماء المطلق لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره

باعتبار

باعتبار ما يطرأ عليه اي يتجدد من تسميس واستعمال او نجس
وعدها الى **اقسام** اربعة احدها ماء **ظهور** بالفتح اي
ظاهر في نفسه مظهر لغيره ويعبر عنه بالمطلق اذ ما صدر قلها
واحد **غير مكرره** اي استعماله **وهو الباقي** **وصف** اي اوصاف
خلقة التي خلقه الله عليها اي طبيعتها وهي اي كما قال الراعي
الطعم واللون والريح لا العذوبة والملوحة اي خلا فالمن قال المراد
بهما ما خلقه الله عليه من عذوبة وملوحة كالمزوجة الا ان
ابن الرفعة ناقض كلامه حيث اجاب عن بعض ما اورد على هذا
التعريف اي تعريف المطلق المذكور بما يقتضي حمل وصف الخلقة
على عمومها نكت التنبه لابن قاضي شهابه اي كونه سببا لا موطئا
مرويا لطيفا شفافا يتلون بلون انايه وغير ذلك ولونه ابيض
على الصحيح يشاهد اذا اجمد ولعل المصداق اشار بهذا الى ثنائي
تفسير المطلق لكن في شرح الوسيط المسمى بالتيقح وشرح
المهذب انه فاسر قال ابن النقيب فيما كتبه على المنهاج
طردا وعكسا اي لشمول له المستعمل والمتغير بالتقدير برونه القليل
الواقع فيه نجس ولم يغيره مع ان كلامها غير مطلق كما مر
شموله المتغير عما يتعذر صون الماء عنه او بملك او تراب مع ان

قوله لشموله الخ ارجع لقوله
طردا وقوله عكسا لشموله
ارجع لقوله عكسا لشموله
ما كتبه لابن قاضي شهابه
خلقة المذكر كور ان المستعمل
وهذا الجواب عن قوله
اشترنا البه في الشراء هو الذي انتهى
منه

كلامهما مطلق كما هو ايضا والمعتد ان الذي يطلق عليه اسم ماء
 بلا قيد كما تقدم **ولم يتعلق به نهي** من الشارع صلى الله عليه وسلم
ولا يحصل منه ضرر في البدن وثانيهما ماء **ظهور** ايضا لكنه **مكروه**
 استعماله تنزيها **وهو ما يتعلق به نهي** من الشارع صلى الله عليه وسلم
او حصل منه ضرر في البدن بقول طبيب عدل موثوق به او نحو
 تجربه كالمطلق **الشمس** احسن من عبارة غيره الشمس لانه يؤلف
 اشتراط القصد الى تشبيها وليس كذلك وان اجاب عنه المجاب بان
 المراد ما سخنته الشمس وان لم يقصد تشبيها لان المراد لا يرفع
 الايراد ودليله ما روي ان عايشة رضي الله عنها سخنت ماء
 في الشمس له صلى الله عليه وسلم فقال لا تفعل يا حمير فان يورث
 البرص اي وهذا كونه في منطبع من قوله صلى الله عليه وسلم فانه
 يورث البرص ع شر وهذا الحديث وان كان ضعيفا قيل وكذا
 كل حديث فيه يا حمير او هو بالماء والتصغير ع شر لكنه يتايد بما
 روي الشافعي عن عمر رضي الله عنه انه كان يكره الاغتسال
 به وقال انه يورث البرص وان كان ضعيفا ايضا اي فانه من
 الجلبى وغيره التجربة
 في شدته التجربة
 والبرودة واقتضاه مجموع لان الضعيف يكتفى به في مثل ذلك لا سيما وابراهيم المذكور
 في الشمس على معرفة مجموع لان الضعيف يكتفى به في مثل ذلك لا سيما وابراهيم المذكور
 او قول غيره ونفى ع شر
 التجربة في الشمس اي
 عن اقتضاها الحرمة
 عند ظن ضرره سببها

قوله او نحو تجربه
 يخالف معتد من
 ان التجربة لا تكفي في
 ظن الضرر بالشمس
 لكن يمكن ان يقال
 ان قوله بخلاف
 راجع لما حصل
 منه الضرر الذي
 هو قسيم لما الشمس
 مثال من امثله وهو
 ما يتعلق به نهي
 لان ما يتعلق به نهي
 مكروه وان لم يحصل
 عنه ضرر واما قوله
 الجملة المذكورة
 الجلبى وغيره التجربة
 في شدته التجربة
 والبرودة واقتضاه مجموع لان الضعيف يكتفى به في مثل ذلك لا سيما وابراهيم المذكور
 في الشمس على معرفة مجموع لان الضعيف يكتفى به في مثل ذلك لا سيما وابراهيم المذكور

وثقه

وثقه الشافعي وابن جريح وابن عدي وغيرهم فيكون مجده
 عندنا ورواه الدارقطني باسناد اخر صحيح السنوي ودعوى
 من قال انه لم يثبت فيه شيء عنه الاطباء ترد بانها شهادة
 نفى لا يحسن بهارد قول الشافعي ويكفي في اثباته خبر عمر الذي
 هو اعرف بالطب من غيره وملي وتمسكه به من حيث انه
 خبر لا تقليد من روى الزيد وسوادد او م على الاستعمال ام لا
 خلا فالحن في كراهة الكراهة بالمداومة مرة وسواء كان الماء قليلا
 ام كثيرا ومفطحا ام لا اذا اثرت فيه الشمس التاثير المعتبر اي
 بحيث تنفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقال
 من حالة الى اخرى بسببها وملي لكن المكشوف اشكر كراهة لشدة
 تاثيرها فيه ولم ينظر الى ان المغطى تنجس فيه الاجزاء السمية
 فكان اولى بالكراهة كما قيل بكراهة المكشوف من اللحم بل قيل بحرمة
 كانه لان زيادة التاثير للشمس يتوهم الضرر معها اكثر ع شر
 ومثلا للماء في ذلك المايح دهن او غيره لا طراد العلة في الجميع
 بل الدهن المايح اولى لشدة سر بانه في البدن وللكراهة شروط
 اشار الى اولها بقوله **في الاواني المنطبعة اي** الممقنة تحت
 المطرقة اي التي تشاهد ذلك وان لم تنظر بالفعل كحدير ونحوه

قوله فيكون مجده عندنا فيه
 ان من انفق على غيره ان المجدي
 مقدم على غيره ان المجدي
 كما قاله القاضي في
 ابوجهة

و

وكارض المحرر فخرج غيرها كخشب وحزف وجلد وخصوص
 حال كونها **غير النقدين** اي الذهب والفضة لصفا وجوها
 فلا ينفصل منهما زهومة ولا فرق فيهما وفي المنطبع من غيرهما
 بين ان يصدا او لا واما الموه باحد هما فان كثرة التوهم بحيث
 يمنع انفصال شيء يورث البرص من اصل الاناء لم يكره والاكره
 ويجوز ذلك في المغشوش اي المخلوط كما اذا اختلفا النقدين
 فتولد الزهومة منه ولو غير غالب فان قلت استعمال
 النقدين حرام في شمس وطهارة وغير ذلك فما بالكم قلتم لا يكره
 الشمس فيها قلت كلامنا من حيثمة الشمس لا الاستعمال ايضا
 فيتصور الحل بان يكون شمس كافرا وفاسقا في احدهما واعطى
 الماء للمتطهر او لم يجد فيه يغرف بها ولا غيره وقد ضاق الوقت
 فح لا يحرم الاستعمال بل يجب وثاني الشرط **في البلاد الحارة**
 ان يكون **ان يكون** كالحجاز خرجت الباردة كالشام والمعتدلة كمصر فلا يكره فيها
 وان اشتد الحر بعض الاوقات فيهما لضعف تاثير الشمس فيهما
 فلا يتوقع المحذور ووافهم تعبيره بالبلاد دون القطر الذي عبر
 به غيره انه لو خالف البلد قطره كانت العبرة بالبلد فيكره
 الشمس في حران دون الطائف وهو كذلك في شر وثالثها

ان يكون

ان يكون استعماله **في البدن** اي ظاهرا او باطنا بنحو شرب او ميت
 ولو قيل محرم في الميت ان عذرا او به لم يبعد ويفرق بينه
 وبين الحي بان الحي هو المدخل للضرر بتقديره على نفسه
 ولا كذلك الميت فان الاستعمال من غيره ويؤيد الفرق
 ما قاله في الفرق بين ازالة دم الشهيد وخلق فم الصائم
 في شمس سليم او ابرص وان عمه البرص لان السليم يخشى عليه
 منه والابرص اذا لم يعمه يخشى عليه زيادته وان عمه يخشى
 عليه استحكامه ورابعها ان يستعمل في حال الحرارة كما اشار
 اليه بقوله **ما لم يبرد** فيما ظن فيه مصدرية اي مدة كونه حارا لان
 الشمس يحسن تفصل من الاناء زهومة تعلو وجه الماء
 اي تظهر بعلوها فلا ينافي انهما منبثة في جميع اجزائه مر فاذا
 لاقت البدن بسخوتها خيف ان تقبض على مسامته فينجس
 الدم فيحصل البرص اي كما صرح عن عمر رضي الله عنه واعقده بعض
 محققي الاطباء اما اذا برد اي بضم الراء وفتحها غير ان المنقح
 قليل يكون متعديا عن شمس اي بحيث زالت سخونته فلا يكفي خفة
 برده في الحضرمية فلا كراهة لضعف تاثيره المخوف
 اي ولو سخن بالنار بعد شمس وترك الملم شرا خا مساو هو

فنجس فينجس

ان يكون الشمس وقت الحراي في الصيف ع شر وقت الحر من النهار
 مرون لعله لفهمه من العلة والكراهة شرعية اي وطبية مرون لطبية فقط
 ويعبر عن نحو الطبية من كل ما كانت لمصلحة دينوية بالارشادية كما
 يفهم من الاستنوي وثمرة الخلاف حصول الثواب وعدمه ولهذا قال السبكي
 التحقيق فاعل الامر شاذ لمجرد غرضه لا يثاب او لمجرد الامتنان يثاب
 ولها يثاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتنان **الثواب**
 بالجر عطف على البدن اي لا يكره غسل الثوب به اي اذا جف قبل ملاقاة
 البدن **ونحوه** من ارضاء وانية او طعام جامد كخبز عجن به اي اوارز مطبوخ
 به استنوي لان الاجزاء السميكة تستهلك فيه ولا يخشى منها ضرر بخلافها
 في المطايح وان طبخ بالنار فانه يكره ويقخذ منه ان الشمس اذا سخن
 بالنار قبل تبريده لا تزول الكراهة وهو كذلك لان نار الطبخ اشرف
 نار التسخين فاذا لم تنزل الكراهة فلان لا تزيد لها نار التسخين بالاولى
 وعلم من قولهم الشمس عدم كراهة المسخن بالنار اي ابتداء
 او بعد تبريده لذهاب الزهومة بها القوة تأثيرها ولو استعمل
 الشمس في حيوان غير ادمي فان لحق الادمي منه ضرر او كان مما يكره
 البرص كالخيل اي البلق وغيرهما مرون اي غسلا وسقياما والا فلا
والتي عدم كراهته هو اختيار النووي من جهة الدليل في بعض كتبه

وبه قال الائمة الثلاثة وقال في شرح المذهب انه الصواب لان اثر عمر
 لم يثبت وما روي عن عائشة ضعيف ثم قال فان لم يجرم بعدم الكراهة
 فالصواب انه ان اخبر طبيب عدل انه يورث البرص كره والا فلا
 وهو موافق لنصه في الام فانه قال فيها لا اكره الشمس الا ان يكره **يكره**
 من جهة الطب اي بان قال اهله انه يورث البرص قاضي على البهيم
 انتهى ملخصا اي ولان ما روي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من اغتسل بماء مشمس فاصابه وضع اي برص فلا يلزم
 الا نفسه لم يصح لكن المذهب الكراهة لانا نقول وان لم يثبت
 اثر عمر اي من طريق ابراهيم المتقدم على ما فيه اليس قد حصل سببه
 ربيعة وفي الخبر عنه صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك
 اي دع ما تشكر فيه واحذر الى ما لا تشكر فيه خصوصا وقد روى
 اي اثر عمر الدارقطني باسناد اخر صحيح كما هو اي ولهذا قال في
 الاقليد اثبت ما نقل كراهة عمل سنوي ولا يلزم من عدم صحة
 خبر ابن عباس بطلانه لاحتمال ضعفه او حسنه فيستقوى به خبر
 عائشة وروي الشافعي ان جابر بن عبد الله كان يكرهه ايضا
 وقال انه يورث البرص ديموري ولا يكره الشمس ان عدم غيره
 فيجب شراؤه ح ان ضاق الوقت وهو محتاج للطهارة ولا يجوز

لدا التيمم مع وجوده

أقدرته على طاهر بيقين وترتب الضرر على استعمال غير متحقق ولا مطلق
الا في جنسه على ضرر بخلاف السم فان ضرره متحقق نعم لو غلب على
ظنه ان هذا الشمس يضره اي بخصوصه صح بقول طبيب عدل الرواية
او بمعرفة نفسه اي بسبب الطب لا بالتجارب كثر فانه يحرم استعماله
ويحوز له التيمم حينئذ لم يراي ان لم يجد غيره كما هو الغرض اي بل
يجب ع شر والافضل ترك التطهر بالشمس ليقين غيره اخر الوقت
م **وكذا** اي طهور مكرره تنزيها ماد ياد **ثور** **لما** ما يبرئ **الناقة** فانه
لا كراهة في استعماله لما ثبت في رواية البخاري ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما نزل الحجر في غزوة تبوك امرهم ان لا يشربوا من ما فيها
ولا يستقوا منها قالوا قد عجمنا منها واستقيننا فامرهم النبي صلى
الله عليه وسلم ان يطرعوها ذلك العجين ويهريقوا ذلك الماء
وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما ان الناس نزلوا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر ارض ثمود فاستقوا
من ابارها وعجموا به العجين فامرهم رسول الله صلى الله عليه
وان يهريقوا ما استقوا ويعلفوا الابل العجين وامرهم ان يستقوا من
البئر التي كانت تردها الناقة واذا كره استعماله في المباح ففي الطهارة
اولى وبكره ايضا كل ماء مغضوب على الله كبرير يرهوت اي

محركة وبالضم اي للباء وبضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها
نقطتان واراد باليمن بقرب حضرموت جاء ان فيه ارواح الكفار
وقيل يثر بحضرموت وقيل هو اسم البلد الذي فيه اليرزا تحتها
منتنة فظيعة جداء شر الحبر ابن حبان شر يثر في الارض يثر يرهوت
ف قيل لم قال لان فيها ارواح الكفار وما ارض باليمن اسمها
بالعراق ينسب اليه السحر والخمر كثر لما روي ان علي بن ابي
طالب كرم الله وجهه اسرع الخروج منها وقال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول انها ارض ملعونة وما ديار قوم لوط
وهي بركة عظيمة في موضع ديارهم التي خسفت خط على المنهاج
قياسا على ثمود والوجه كراهة استعمال تراب هذه الاماكن
ايضا واحجارها كما قاله الرملي وابن حجر اي واشجارها مرمومة
يحصل فيها من الثمار ونحوها ع شر **ومن** اي من المكره **يبرئ**
اي ما يبرئ **سحر فيه النبي صلى الله عليه وسلم** اي وضع
له السحر فيه والواضع لبيد بن الاعصم اليهودي هو من واسمها
بئر ذروان في بستان لبني زريق وهو رجل من الخزرج
وذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وفتحها مرمومة
رواية ذروان اي بفتح الهمزة وسكون الواو ع شر وكلاهما

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

صحيح مشهور الاول اصح وهي في المربية وقوله بني زرية اي
 من اليهود قاله الكرماني لان الله مسح ماء بها والنخل التي حولها
 كما اخبر عنه صلى الله عليه وسلم بقوله حديثه كان نهارا وس الشياطين
 وكان ماءها نقاعة الحناء اي الماء الذي نقعت فيه تهذيب وفي
 تفسير كان تحملها الخ قولان احدهما انها مستدقة كروس
 الحيات والحية تسمى شيطان الثاني انها وحشة قبيحة الاشكال
 فهو مثل في استقباح صورتها ومنظرها وانكر قوم حقيقة السحر
 ودفع اخرون هذا الحديث بانه لو جاز تأثير السحر في الانبياء
 لم يحوي من ان يؤثر فيما يوحى اليهم من امر الدين والحق ان
 حقيقة السحر موجودة وذكره الله في قوله وما انزلنا من
 الملكين الخ وقوله ومن شر النفاثات في العقد وان الحديث ثابت
 وان السحر اغايب شر في ابدانهم وليس تأثيره بالكثير من القتل وقد
 قتل زكريا ويحيى عليهما الصلاة والسلام وسيم نبينا صلى الله
 عليه وسلم بخير ولم يرد في ذلك تفضيلهم بل هو ابتلاء من
 الله تعالى لهم لانهم ايضا عطف عليهم ابتلاء ايضا عطف لهم الثواب
 وما زعموا من دخول الضرر على الدين والنبوات فباطل لان
 الله عصمه اي الدين من ان يلحقه الفساد وانما كان يخيل اليه

في النساء في اتيان اهله اذ كان اخذ عنهن دون ما سواهن
 امر الدين وذلك من جملة ما تضمنه قوله تعالى ما يفرقون بين
 المرء وزوجه فلا ضرر فيما الحق من السحر على نبوته ولا نقص
 على شريعته والحمد لله قاله الكرماني **ومن** ايضا اي من المكروه
 تنزيها **شديد السخونة** بالنار ونحوها **وشديد البرودة**
 اي يكره كل منهما طبيا وشرعا لطبا فقط فيثاب التارك امثالا
 حجج لانهما يمنعان من اسباغ الطهارة به لعدم تعميم العوض بالماء
 ع شر فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكاره
 قلت لا ينافيه لان ذلك في اسباغ على مكره لا بقيد الشدة
 وهذا مع قيدها الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال
 المطلوب منها بحج نعم ان فقد غيره وضاق الوقت وجب استكمال
 او خاف ضررا اي يبيح التيمم اي مستند التجربة او الاخبار ثقة
 بذلك حال حرره وخروج بالشديد المعتدل ولو مسحنا بنجس
 فلا يكره وقولهم لانهما يمنعان الخ قضيت اختصاص الكراهة
 بالطهارة في البدن وليس مراد ا فقد علمها في شرح المهذب
 بنحو الضرر وقضية الكراهة مطلقة اي في الطهارة وغيرها وهو
 كذلك ا ج على خط والحق ان كلاما من العلتين مقتضى للكراهة با

اي يمنعان
 كمال الاسباغ
 فان لم يبلغ
 اصل الاسباغ
 لا تصح الطهارة

لكنهما تجتمعان في الطهارة فتكره لكلاهما اي المنع من الاسباغ والخوف
 الضرر وتنفرد الثانية في الاستعمال في البدن لغير الطهارة فيكره
 لخوف الضرر فقط فالجاء المكروهة ثمانية المشمس وماء ديار ثمود
 وماء ديار قوم لوط وماء ارض بابل وما يثر بهوت وماء
 بيثرونان وشديد السخونة وشديد البرودة وما عداها
 لا يكره كما ان البحر نجس هو الطهور وماؤه الحليمية والخبر من لم يطهر
 ماء البحر فلا طهره الله ولانه لم يتغير عن اصل خلقته اي وكذلك
 ماء النيل والفرات وسبحون وحيحون وان ورد في الاخبار الصحيحة
 انها من الجنة لان في المنع منها تضيقا على الناس قاضي على البهجة
 واما بيثرونان فاختلف فيه كما قال **وبيثرونان في ازالة الخبث**
 اي النجس قال الماوردي وغيره هو مكروه وهو الاصح عند
 الاكثر وقد يدل عليه قوله **فقيل** بصيغة التريض **بالمنع منه**
 واراد بالمنع تحريم ازالة النجاسة لكن جزم به صاحب العباب
 ورجحه البلاي فلهم امال اليه المصنف بقوله **وهو الحق**
 احتراما له اي لا نريقت كالطعام دميري لقوله صلى الله عليه
 وسلم انه طعام طعم رواه مسلم زاد ابوداود اي الطيبا لسي
 دمير وشفاء سقم قالوا فحيث صح الحديث بكونه من المطهرات

المحترمة يحرم الاستنجاء به كالعظم ونحوه وفي معنى الاستنجاء
 ازالة النجاسات كلها والمعتمد ان كلامه الاستنجاء وازالة
 النجاسة ^{به} خلاف الاولى قال في التحفة ولا يكره الطهور بما ذكره
 ولكن الاولى عدم ازالة النجس به وجزم بعضهم بحرمته ضعيف
 بل شاذ انتهى ومعلوم ان ازالة النجس تشمل الاستنجاء وكذا الطهر
 واقره عن شمس وقال والظاهر ان مثله الماء النابع من بين اصابعه
 صلى الله عليه وسلم ويكره الطهر بفضل المرأة للخلاف فيه قيل
 بل ورد النهي عنه وعن الطهر من اداء النجاس حج **وثالثهما**
غير طهور اي طاهر في نفسه اي فيحل نحو شربه مما يتوقف على
 مجرد الطهارة لكن مع الكراهة في الشرب خلافا لما قاله المزي
 من حرمة الشرب لاستقذاره سم ومرة غير طهر لغيره **وهو**
 اي ضابطه **ما زال مانعا** فخرج المستعمل في نقل الطهارة كالغسل
 المستنون فانه طهور اي وان نذر ممر من حدث اي عند
 مستعمله قل كالغسل الاولى ولو في طهر لصلاة نقل او طهر صاحب
 ضرورة او حنفي وان لم ينو على الاصح او صبي مميز نوى او غير
 مميز كجنون بان وضاه وليه للطواف ونوى عنه اي وكان
 محرما عنه اي لكن اذا مميز الصبي او افاق المجنون وهو بذلك

الطهر لا يكفيه لانه كان لفروقة وقد زالت مدة او في غسل بعض
اعضا الوضوء وان قلنا رفع الحدث لا يتجزئ مد على شتر غير
او غسل بدل مسح لانه الزيادة في الاستعمال على قدر الحاجة
لا تمنع مصيره مستحلا **مجموع** او غسل ميت اي لانه امر به لمعنى
مشاكل للحدث وهو الموت فالحق به ولا نظر لعدم وجوب النية
فيه مد على شتر غير او غسل كافر او مجنون او ممتنع من هيفي
او نقاس ليحل وطوئها م **و** تشترط النية في غسل الكافر والمجنون
والممتنع وهي في غسل الكافر منها اي بان تنوي الغسل لتحل او
ليحل لهما التمكن وفي غسل المجنون والممتنع من الزوج واليد
في غسلها بقصد حلها ويلزم الثلاثة عادة الغسل لانه ليس
بصحيح منهن وانما يبيحهن للزوج والسيد لفروقة حقهما لكن
الممتنع عليهما الا عادة مطلقا واما الكافر والمجنون فعند الحال شروطين
اي بعد زوال الكفر والمجنون اي وانما صحت من الكافر لانها
للتمييز والكفر انما ينافي نية القرية دون نية التمييز فالافتاء بنية
الكافر ليس للتخفيف بل لوجوبها عليها وصحتها اي تلك النية
منها ولو اغتسلت من غير حيض او نقاس كجناية لم يصح مستحلا
لانه لا يتوقف حل التمتع بها على غسل مد على شتر غير فعلم ان

الحكم بالاستعمال قد يوجد من غير نية معتبرة كما في غسل المجنون
والممتنع من الغسل **شروط** **او حيث** اي ولو معفو عنه
بقية ^ن النية اي في المرة الاولى منه في غير النجاسة الكلية وفي
السابعة فيها واما الستة الاول فنجسة مطلقا لان لكل واحد
منها حكم المحل بعد انفصالها كما سياتي ان شاء الله تعالى
ومعلوم ان المحل لا يحكم عليه بالطهارة الا بعد اكمال السبع
اي والمستعمل الذي لا يرفع الحدث لا يزيل النجس والمستعمل
في النجس اذا قطعنا انه ظاهر اي وذلك عند وجود الشرط
الاربعة الالية لا يرفع الحدث روضه ولكن انما يحكم بالاستعمال
بشروط منها ما يشترك بينهما اي بين ما زال حدثا وما زال
حيثا كما اشار اليه بقوله **اذا قل** اي لانه اذا جمع المستعمل
فبلغ قلتين عادة طهر في الاصل وبه يعلم ان ما بلغ قلتين
لا يتاثر بالاستعمال والكلام فيما بلغهما من محض الماء ولو
مستحلا او متنجسا ولا تغير قال فلو بلغهما بما ينجس لا يسلبه
الطهورية فهو طهور ولم يستعمل كلامه ويلزمه تكميل الماء
اي المطلق الناقص عن طهارته الواجبة به اي بالمائتين المذكور
ان تعين م راي ولم ترد مؤنثة على ثمن الماء المفقود ع شتر لكن

لو بلغهما بما ذكر فانغمس فيه جنب اي ناويا صار مستعملا اي
وارتفع حدثه ع ش كمال وقعت فيه نجاسة فانه ينجس لانه
اذ لم يقل لرفع النجاسة فلا استعمال اولى اذ الماء اقل الى
دفع النجاسة بدليل انه لو جمع النجس فبلغ قلتيين عا دطهورا
قطعا ولو جمع المستعمل اي فبلغ قلتيين ايضا ففي عوده
طهورا وجهان عبادي وان كانا صحيحهما العود كما مر
فقد جعلنا المستعمل فيه كالماء في اباحة التطهير به اي اذ كان
ولم يعمد **دارد اح** في دفع النجاسة عن نفسه اذ وقعت فيه وعدم
صيرورته مستعملا بالانغماس والفرق بينهما ان دفع النجاسة
منوط ببلوغ الماء قلتيين ومعرفة بلوغه لهما ممكنة مع الاختلاف
والاستهلاك ورفع الحدث والخبث منوط باستعمال ما يطلق
عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت واستعمال الخالص
غير ممكن فلم يتعلق به تكليف بالاطلاق **ومل** **انفصل** اي الماء عن
المحل المغسول **فيها** اي في الحدث والخبث فما دام مترددا
ولا يدفعهما الورد اعلى المحل لا يحكم عليه بالاستعمال مادامت الحاجة اليه
عليه ومن ثم اختلفوا الاستعمال باقية اي ودوامها بان لا ينفصل الماء عن شيء
في مستعمل كثر انتهاء
منه الى ما لا يغلب فيه التقاذف لا مجرد ارتفاع حدثه كما

هل ترفع كثر استعماله
ام لا وتفقوا في كثير من احوال
انه يدفع الاستعمال عن نفسه ثم يمنع انتهى
قال والرفع ازالة موجوده والرفع الدافع انتهى
التاثير بما يصلح له لا ذلك الدافع انتهى

يعلم

يعلم من التفريق الاتي ع ش هذا بالنسبة للمستعمل واما بالنسبة
لغيره فلا فرق في الحكم بالاستعمال بين اتصاله بالعضو المستعمل
فيه وانفصاله عنه عبادي فلو انغمس جنب او حدث في ماء
قليل ثم نوى ارتفع حدثه عن جميع اعضائه في الاولى وفي الثانية
عن اعضاء الوضوء وصار الماء اي بمجرد نيته وان لم ينفصل عن بدن
سم مستعملا بالنسبة الى غيره لا اليه فيرتفع به حدث اي ولو اي
من غير جنس حدثه خطا يطراء قبل ان يخرج منه راسه م راي او
بعض عضوه من اعضاء وضوءه ع ش دون ما طراء بعد ذلك لصيرورته
مستعملا بمجرد الاخراج وفي التحفة ومادام لم يخرج اي من الماء
بالكلية لم ان يرفع ما يطراء عليه فيه من اصغر واكبر بالانغماس
اي مع النية لا بالاعتراف وان نوى اعترافا انتهى اي فلا
يصير ماء مستعملا بالنسبة اليه حتى يخرج منه روضة ومثله
في المجموع لكن بالفظ حتى ينفصل منه ثم قال هكذا قال الاصحاب
واتفقوا عليه وفيه نظري وكان ينبغي ان يصير مستعملا روضة
لان الجناية ارتفعت اي فلم يبق له حاجة الى استعماله وانما
قالوا لا يصير ماء مستعملا مادام مترددا على العضو للحاجة
الى رفع الحدث عن باقية ولا حاجة هذا لان الجناية ارتفعت

نية جديده

يعلم من التفريق الاتي ع ش هذا بالنسبة للمستعمل واما بالنسبة لغيره فلا فرق في الحكم بالاستعمال بين اتصاله بالعضو المستعمل فيه وانفصاله عنه عبادي فلو انغمس جنب او حدث في ماء قليل ثم نوى ارتفع حدثه عن جميع اعضائه في الاولى وفي الثانية عن اعضاء الوضوء وصار الماء اي بمجرد نيته وان لم ينفصل عن بدن سم مستعملا بالنسبة الى غيره لا اليه فيرتفع به حدث اي ولو اي من غير جنس حدثه خطا يطراء قبل ان يخرج منه راسه م راي او بعض عضوه من اعضاء وضوءه ع ش دون ما طراء بعد ذلك لصيرورته مستعملا بمجرد الاخراج وفي التحفة ومادام لم يخرج اي من الماء بالكلية لم ان يرفع ما يطراء عليه فيه من اصغر واكبر بالانغماس اي مع النية لا بالاعتراف وان نوى اعترافا انتهى اي فلا يصير ماء مستعملا بالنسبة اليه حتى يخرج منه روضة ومثله في المجموع لكن بالفظ حتى ينفصل منه ثم قال هكذا قال الاصحاب واتفقوا عليه وفيه نظري وكان ينبغي ان يصير مستعملا روضة لان الجناية ارتفعت اي فلم يبق له حاجة الى استعماله وانما قالوا لا يصير ماء مستعملا مادام مترددا على العضو للحاجة الى رفع الحدث عن باقية ولا حاجة هذا لان الجناية ارتفعت

بلا خلاف وهذا الاشكال ذكره الرافعي وغيره وهو ظاهر انتهى
 لكن اجاب عنه في شرح الوسيط المحسني بالتنقيح نقلا عن
 الاصحاب بان صورة الاستعمال باقية الى الانتهاء انفصال
 والماء في حال استعماله على طهوريته ويؤيد انه لو كان
 به غيب بمحليين فمر الماء باعلاهما ثم باسفلهما طهرا معا
 قاضي على البهجة ويوضح هذا الجواب ما تقدم عن ع ش
 في تفسير دوام الحاجة فلو نوى الجنب قبل تمام الانغماس
 اما في الاول الملاقاه واما بعد غمس بعض البدن ارتفعت
 الجنابة عن قدس الملاقى للماء من بدنه اول ملاقاته في الصورة
 الاولى وصار الماء بنفس الملاقاة مستعملا بالنسبة الى غيره وعن
 القدس الملاقى للماء حين النية في الثانية وصار الماء من حين النية
 ايضا مستعملا بالنسبة الى غيره وله في الصورتين ان يتم غسله
 بالانغماس اذ لا يصير الماء مستعملا بالنسبة اليه خلافا لخصم لانه
 انما صار مستعملا اذا انفصل ولانه لو ردد الماء عليه لم يصير مستعملا
 حتى ينفصل وهاتان القاعدتان وافق عليهما الخضر
 وقد ذكر صاحب الابانة والعدة انه رجع عن هذا القول
 وصورة المسئلة اذا تم غسل الباقي بالانغماس كما ذكرنا اما

لو اغترف الماء باناء او بيده وصبه على راسه او غيره فلا ترتفع
 جنابة ذلك القدس الذي اغترف له بلا خلاف لانه انفصل بمجموع
 وروفته ولو انغمس فيه جنبان ثم نوى معا اي ان تصور ذلك اي
 بعد تمام انغماسهما من ارتفعت جنابتهما وصار مستعملا اي
 او قبل تمام انغماس احد هما لم ترتفع عن باقية وحده قال فان نوى
 احدهما قبل الاخر اي في الصورتين ارتفعت جنابة السابق بالنية
 عملاقاه الماء منه وصار مستعملا بالنسبة الى الاخر وغيره وان
 نزل مع النية دفعة واحدة ارتفعت جنابة اول جزء من كل منهما
 وصار مستعملا في الحال فلا ترتفع عن باقية لانه كما انفصل عن
 بدن كل واحد منهما بالنسبة الى غيره بمجموع وانغمس بعضهما
 ثم نوى معا ارتفعت عن جزئيهما وصار مستعملا بالنسبة الى
 باقيةهما او مرتبا فعن جزء الاول دون الاخر وحكمه انما باقى الاول
 اي في المسئلتين ما مر اي فله ذلك بالانغماس ع ش ولو شك في النية
 اي وضدها فالظاهر انها يطهران لان الانسليب الطهوري
 بالشك وسلبها في حق احدهما فقط ترجيح بلا مرجح ش روض
 اي في طهر جميع بدنهما ان كان بعد تمام الانغماس وبعض كل
 منهما ان قبله ^{كان} من وتقدم ان الماء المتردد على المحل اي على عضو

ففي لرفع الحدث اي بان يقول نويت الاعتراف دون رفع الحدث
 بل يكفي مجرد نيته نعم لو نوى الاعتراف ورفع الحدث فرفع ش
 فعلم ان نية الاعتراف مانعة للتمسك بالاستعمال وان مثلها كل
 صارف للنية عن رفع الحدث فلو اعترف بالنجاسة لم يضره غسل
 يده خارج الاناء لم يبق عليه نية الاعتراف سم ولو اعترف
 باناء في يده فاتصلت يده بالماء الذي اعترف منه فان
 قصد الاعتراف او ما في معناه كمال هذا الاناء من الماء فلا
 استعمال وان لم يقصد شيئا ههنا مستعملا في ش ولا بد ان تكون
 اي نية الاعتراف اي او بدلها عند اول مما ساء الماء فان
 تاخرت فلا اثر لها وكذا لو تقدمت ولم يستحضرها عند الاعتراف
 وحملها في الحدث بعد غسل الوجه على ما هو فيه وفي الجنب
 بعد نيته بان غسل جزء من بدنه غير يده مع نية رفع الجنابة
 ثم اراد ان يدخل يده في الماء فيجب ان ينوي الاعتراف ح
 اي او بدله والا صار الماء مستعملا في حق غيره وان لم تنفصل كنه
 عنه وفي حق نفسه ايضا اذا انفصلت وله ان يغسل قبل انقضاء
 ما امكن من بدنه بالانغماس دون الاعتراف كما هو اذا
 انفصلت وفيها ماء فله ان يغسل به ما امكن من بدنه غير

انفصال لان بدنه كعضو واحد فالجنب بعد النية اي على اي
 عضو كان من بدنه كالحدث بعد غسل وجهه اذ لا ترتيب في حقه
 مجموع ولو غرق جنب الماء اولاً ثم بعد فصل كنه نوى رفع الجنابة
 ارتفعت عما لا قاه الماء من كفه حين النية ويضراد خالها بعد
 ذلك في الماء لعدم ارتفاع الجنابة عن باقيها كما هو ظاهر وما
 وقع للعباد ههنا من انه لا يضراد خالها بعد ذلك في الماء وتبعه
 عليه المدابغي ظاهره فاسد كما لا يخفى ويبعد من مثله ارادة
 ظاهره وعدم التنبيه لفساده فيحمل على ان مراده لا يضراد خال
 ما لا قاه الماء منها لان الحمد اولى من التضعيف اما اذا غسل الجنب
 يده او لا ونوى عند ههنا رفع الجنابة فانه تسقط جنابتهما
 فلا غرق بما انغسل منهما لا يحتاج الى نية اعتراف ح فروع
 لو ادخل كفيه مجموع عين في ماء واخرجهما مملوءتين ففيهما
 اقسام الاول ان يدخلهما مع نية الاعتراف في ماء كثير ولا غرقاً
 في عدم تاثير ذلك الماء بهما لكثرة نية الاعتراف واما ما انفصل
 فيهما فهو ظهور ثم تارة ينوي بعد انفصالهما بما فيهما عن
 الماء رفع حدشهما فيطهر الملاقاة فيهما للماء الذي فيهما دون
 ما عدا الملاقاة فيهما من احد ههنا لان الماء فيهما بالنسبة لكل منهما

منفصل عن الاخرى كما في مسألة الجنين السابقة وتارة بعد
 ما ذكرينوى رفع حدث واحدة معينة منهما دون الاخرى
 فينبغي ان يظهر تلك المعينة دون الاخرى لان الماء ظهور
 بالنسبة لتلك المعينة لعدم استعماله في الاخرى لانصرافه عنها
 بالنسبة الثانية ان يدخلها بغير نية الاغتراق في ماء كثير ولا يشك
 في ارتفاع حدثها بمجرد انغماسها في ذلك الماء كونه في طهورية
 ما خرج فيهما من الماء لان فصله عن الماء الطهور من غير ارتفاع
 حدث به بعد ذلك فيجوز ان يظهر به بقية احدهما وكذا بقية
 كل منهما بشرطه كان يفصل احدا الكفين عن الاخرى ويغسل بما
 في كل بقية يده الثالث ان يدخلها مع نية الاغتراق في ماء
 قليل ولا يشك انه لا يرتفع حدثها ولا حدث احدهما في الماء
 الذي انفصلت عنه ظهور وكذا الذي انفصل معهما لان نية
 الاغتراق صرفته عن الرفع ثم ان قصد رفع حدثها بما فيها
 ما في كل منفصل عنه بالنسبة للاخرى او رفع حدث احدهما
 دون الاخرى ثم له تطهير بقيةها به دون الاخرى وانفصل

لا يقال ان الماء المنفصل
 يكون احده من طهور
 بالنسبة لغيره طهور
 عن عضو الطهارة وما
 انقل بالاحرى مستعمل
 بالنسبة لتلك الواحدة
 والماء من مختلطان فقد
 اختلط المستعمل بغيره
 فيقدر مخالفا وسطا
 فان لم يغير تغيرا مؤثرا
 طهور بقية تلك الواحدة
 وكذا الوشك اذا لا
 تسلب الطهورية
 بالشك وان غير
 كذلك لم يظهر ثبوت
 مسئلتنا نظير مسئلة
 الجنين المذكورة
 وقد اطلقوا فيها في
 عدم ارتفاع جنابة
 الباقي منهما او من
 احدهما فدل على
 عدم التفتاتهم
 الى ما ذكر وكان
 وجهه ان جملة
 الماء تعد مستعملة
 في الملا في لهما من
 كل منهما فيكون
 بالنسبة لكل منهما
 مستعملا منفصلا
 عنه غيره فان
 منهم تفصيل ثم
 اجريناه هنا ستم

احدى الكفين عن الاخرى قبل القصد به ان يظهر بما في كل كف
 جميع تلك اليد الرابع ان يدخلها بغير نية اغتراق في ماء قليل
 فلا خفا انه بمجرد مماسه اول جزء منهما وان قل للماء فقد ارتفع
 حدث ذلك الجزء منها ثم لا يرتفع بعد ذلك حدث شيء اخر
 لانهما ولا من احدهما لا يغسل ولا يغرق لصيرورة الماء مجرد
 ملاقة اول جزء منهما مستعملا مع الحكم بانه منفصل عن كل
 جزء بالنسبة لليد الاخرى كما في مسألة الجنين النازلين
 معا بعد مماسه الماء لبعض بل لهما واعلم ان هذه الاقسام
 الاربعة مصورة كما ترى بما اذا دخل الكفين دفعة فلو
 ادخلها على الترتيب فكذلك الا في ادخالهما في الماء القليل
 بغير نية الاغتراق فانه يرتفع حدث السابقة دون شيء
 اخر من غيرها وله بعد رفعها تطهير بقيةها بما فيها ولو
 جمع كفيه لينزل فيهما ماء من علو كمن نحو الحنفية المعروفة
 فينبغي اخذه من مسألة الجنين بان يقال ان لا قاء لهما
 او جزءهما الماء دفعة واحدة ولا صارف عن رفع الحدث
 من نحو نية الاغتراق رفع حدث ما لاقاه لانه بالنسبة لكل
 منهما او من جزء لهما منفصل عن الاخر فان وجد صارف لم

منهما او من جزء
 وصار مستعملا
 بالنسبة لما عدا
 ما لاقاه لانه

يتأثر بمجرّد الملاقاة ثم ان قصد رفع حدث ما هو متصل به منهما
 او من احدهما ارتفع حدثه وصار الماء مستعملا بالنسبة لما عده
 لما ذكرنا ورفع حدث احدهما دون الاخرى ارتفع حدثه فقط وضح
 ان يرفع بماء يده بقية حدث يده لعدم تأثره بملاقاة الاخرى لغير
 النية عنه وان لا يقي احدهما قبل الاخرى وان لم يكونا مجموعين
 ابتداء كان تناوله باحدهما فقط ثم ضم الاخر اليه اذ منه بغير
 نية الاعتراف او بهما ثم نوى رفع حدثه قبل ملاقاته الاخرى
 ولم يسئل الى الاخر بعد رفع حدثه وصار مستعملا بالنسبة للاخر
 دون بقية ولو شك هل لا قاهما معا وعلى الترتيب طهرهما
 جميعا لان الاصل طهوريته بالنسبة لكل منهما وان لا يقي احدهما
 او لا بغير نية اعتراف او بهما مع نية رفع حدثه قبل ملاقاته الاخر
 ثم انصرف الى ان لا يقي الاخر صار مستعملا بالنسبة للاخر والبقية
 الاول اي لا انفصاله عنه بسبب لانه الى الاخر ثم ونقل عنه ايضا ش
 واج مما يوافق بعض ما تقدم ما حاصله واذا اخذ الماء بيده
 من الحنفية يشترط عدم الاستعمال نية الاعتراف لانه يلزم
 عليه اي اذا لم ينو الاعتراف ان يغسل ساعد اليمنى عارفع
 حدث الكف اليسرى لارتفاع حدث الكفين معاً وظاهر انه

يتمتع

في هذا الموضع
 من الحنفية
 يشترط عدم
 استعمال نية
 الاعتراف لانه
 يلزم عليه
 اي اذا لم ينو
 الاعتراف ان يغسل
 ساعد اليمنى
 عارفع حدث
 الكف اليسرى
 لارتفاع حدث
 الكفين معاً

يتمتع عليه ذلك لما مر فطريقه ان يقصد اعانة اليمنى باليسرى
 في اخذ الماء ثم قال لكن نقل عن افتاء الشهاب الرملي ما يخالفه
 وهو انه في الحنفية لا يشترط ذلك وان اليد من كالعضو الواحد
 فما في الكفين اذا غسل به الساعد لا بعد منفصلا عن العضو
 وفيه نظر لا يخفى وما قاله ابن قاسم هو الجاري على القواعد
 غير ان الناس لا يخالفون الرملي انتهى ومثل الحنفية الوضوء
 بالصب من البريق ونحوه ع ش اي يصبه هو او يصب الغير
 على يديه ثم اشار الى الشروط المختصة بالبحث مع اعتبار
 الشرطين المذكورين بقوله **وقد طهر المحل** المغسول
 بان زالت اوصاف النجاسة على التفصيل الاتي **ولم يتغير** اي
 الماء المنفصل **ولا زاد وزنه في الثاني** اي في البحث وقوله
 ازال مشعر بورود الماء وما حمله اي محل اشتراطه ان كان
 الماء قليلا والا فلا فرق بين كونه واردا او موردا سم اما
 اذا انفصل الماء ولم يطهر المحل المغسول فنجس قطعاً وكذلك منفصلاً عن العضو
 ما يشتر به المحل من الماء ويلقى من الوسخ الطاهري ويظهر
 الاكتفاء فيها بالظن جمع او كان قليلا مورداً وبحكم نجاسه
 من عضو الى عضو وقد

في هذا الموضع
 من الحنفية
 يشترط عدم
 استعمال نية
 الاعتراف لانه
 يلزم عليه
 اي اذا لم ينو
 الاعتراف ان يغسل
 ساعد اليمنى
 عارفع حدث
 الكف اليسرى
 لارتفاع حدث
 الكفين معاً

في هذا الموضع
 من الحنفية
 يشترط عدم
 استعمال نية
 الاعتراف لانه
 يلزم عليه
 اي اذا لم ينو
 الاعتراف ان يغسل
 ساعد اليمنى
 عارفع حدث
 الكف اليسرى
 لارتفاع حدث
 الكفين معاً

التعبير بالتروح الله لو تغير لونه او طعمه بالمجاور ضر وليس
 اي لانه لم يذهب ^{اليه الا ما ورد في} مراد ان نعم ان تحلل منه شيء كما لو وقع التمر في الماء فاكسب
 حلاوة منه سلب الطهورية ^{التي هي} وش ويظهر في الماء الجلي
 الذي غير الطهر ^{الطهر} طعمه او لونه او ريحه عدم سلبه الطهورية
 لاننا لم نتحقق انحلال الاجزاء والمخالطة وان بناه بعضهم
 على الوجهين في دخان النجاسة م راي فان قلنا ان دخان
 النجاسة لا يكون الا بالمخالطة ^{فان} قلنا بعدم
 النجاسة ينحس قلنا هنا يسلب الطهورية وان قلنا بعدم
 النجاسة ^{في} ثم قلنا بعدم سلبها هذا لكن المعتمد عدم سلب
 الطهورية هنا مطلقا والفرق ان الدخان اجزاء تفصلها
 النار وقد انصلت بالماء فتنجسه ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثير
 ملاقاته النجس بين المجاور والمخالط بخلاف البخور فانه ظاهر
 وهو لا يسلب الطهورية الا ان كان مخالطا ولم يتحقق المخالطة
 في اي وما شكا في انه مخالط او مجاور له حكم المجاور ثم
 رايتم جميعا جزءا بان اي البخور مجاور ولا ينافي كونه مجا
 ان الاصل في دخان الشيء انه من نفس جرمه لانه لا مانع ان
 ينفصل جرم مجاور من جرم مخالط اذا المشاهدة قاضية في
 الدخان بان مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به ^{طاهر} احتراز

عن النجس فانه سيأتي حكمه **فستغنى** بفتح النون وكسر هاء بعيد
 متكلف حج **عنه** نايب فاعلا اي يمكن صون الماء عنه عادة حل
 اي لا يشق ذلك قال **كالزعفران** والاشنان والصابون والشمع
 والمني والريق والجر المسحوق والمليح الجيلي اي ان لم يكن
 بمقوماته او ممره قاضي على البهجة والنجس والزنج والنورة
 اي مطبوخة ام لا بلا خلاف شرع وهو بضم النون اجمار
 رهوة فيها خطوط بيض يجر عليها الماء فتحل بمجموعه والسر
 ولو على المحل المغسول م راي وسواء كان السدر مختلطا
 بالماء الذي قصد تطهيره او كان بالمحل الذي قصد تطهيره
 وقوله المغسول معتبر في الجميع وانما قيد به في السدر لبيان
 العادة بالتنظيف به وخرج به ما لو اريد تطهير السدر نفسه
 فتغير الماء به قبل وصوله الى بقية اجزائه فانه لا يضر لكونه
 ضروريا في تطهيره ع شر **اذا** غيره تغير ازال عنه يقينا سم
 اطلاق اسم الماء اي من غير انضمام قيد اليه حل بان صار سبه
 لا يذكر الا مقيدا اي باضافة اليه مثلا شم ارشاد لمؤلفه
 او **احدث** اي جدد **له** اي للماء **اسما** اخر كالمزقة مثلا
 لكثرة ولانه لا يسمى ماء اي فهو ح كماء الباقي لا يسمى

وانما قيس عليه لان ابا حنيفة في المسئلة وهو افاق عليه اي على
 ماء الباق لا اي على عدم طهوريته وفي الباقي لغتان احدهما
 تشديد اللام مع القمر ويكتب بالياء والثانية تخفيف اللام
 مع الميم ويكتب بالالف مجموع وهذا لو حلف لا يشرب ماء فشربه
 اي المتغير المذكور ولو تقديره بالاختلاف بالمستعمل او نحو الاستعمال
 نفسه ع شر او وكل من يشترى له ماء فاشتراه له وكيله لم يحنث
 في الاولى ولم يقع الشراء له اي للموكل في الثانية مطلقا اي سواء
 اشترى بعين ما دفعه له ام لا ولا يقع الشراء ايضا للوكيل ان اشترى
 بعين الثمن فان اشترى في الزمة وقع له وان نقد الثمن او سعى
 الموكل من وخرج بقوله ماء لو قال هذا فانه يحنث وان مزه
 بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحنث به اذا
 شربه على حالته بخلاف ما اذا مزجه بسكر او نحوه بحيث تغير
 كثيره شر ثم قال ظاهر هذا السياق انه في مسئلة التوكيل
 لو اشترى له وكيله ماء متغيرا بما لا يؤثر ولو تغير كثيرا وقع
 الشراء له اي للموكل وهذا يتخير فيه نظر ولا يبعد الخيار حيث
 اختلف الغرض انتهى وقال ايضا قوله لم يقع ظاهره وان
 جهل الوكيل حاله ولعل وجهه ان الاذن لم يشمل عدم صدق

اسم الماء عليه فلا ينافي ما ياتي في الوكالة من ان الوكيل
 لو اشترى معيبا لا يعلم عيبه وقع للموكل سواء سواء الثمن
 الذي اشترى به او نقص عنه انتهى اما اذا لم يحدث له
 اسما اخر لقلته فهو طهور لتعذر صون الماء عنه ولبقاء اطلا
 اسم الماء اي ولما روى النسائي وابن ماجه باسناد جيد عن
 ام هانئ رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اغتسل هو وميمونة من اناء واحد من قصعة فيها اثر العجوة
 اسنوي وكذا لا يضر اذا شك هل التغير كثيرا ام قليل لان الاصل
 عدم الكثرة وكذا لا يضر اذا زال بعض التغير الفاحش بنفسه
 او بقاء مطلق وشك في الباقي خلافا للاذرعين من عملنا باصل
 الطهورية عند احتمال زوال المانع منها **اسم** لا ما تغير
بالماء **الماي** فلا يسلب الطهورية وان احدث له اسما
 اخر او طرح لانه منعقد منه اي بخلاف الجبلي فانه خليط مستغنى
 عنه غير منعقد من الماء من فلو انعقد المانع من ماء مستعمل
 اي واختلط بدون القلتين حال وغيره تغير كثيرا وض عليه
 فهل العبرة بالتغير بصفة كونه ملحا نظر الصورة الان
 حتى لو غير بها ولم يغير لو فرض عصيرا مثلا سلب الطهورية

قوله خلافا للاذرعين
 ما قاله الاذرعين
 وشيخ الاسلام والخطيب
 والبركسي الامنة

او يفرض مخالفا وسطا نظرا لاصله فلا يسلب فيه نظر والا قرب
 الاول فتأمل فانه دقيق جدا في شئ وفي ارج كتب شب يفرض
 مستملا ويوجه قول شيخنا يعني ش بقولهم لو كان الخليط
 صفة اعتبرت ولا تفرض الصفات اي جميعها الا اذا خلا
 الواقع عن صفة اي عن كل صفة وكان موافقا للماء كما تقرر
 ولم يتعرض للصفة بقدر ولا حدوث فليتامل انتهى **لا بما**
في المقرر لا بما في **المقرر** اي موضع قراره ورويه ككبريت
 وزرنيخ ونورة اي ولو مطبوخ حين ستم اي خلا فالدمير في
 قوله وليس المراد بالنورة المحترقة بالنار بل حجارة رخوة
 الخ وقار وملح جبلي بان كان قراره او صوره ارضا مكبرة او مزجة
 او مقيره فلا يضر لعدم استغنائه عن ذلك والمراد بما في المقرر
 والمراد ما كان خلقيا في الارض او مصنوعا بحيث صار يشبه
 الخلق من روي الثاني ما تصنع به الفساق في الصحاري
 ونحوهما من الجير ونحوه من الطاهرات ومنه ما يقع كثيرا من
 وضع الماء في حرة وضع فيها اولا لبن او نحوه ثم استعملت في
 الماء فتغير طعمه اولونه او ريحه ش اما الموضوع لا بهذه
 الحيشية فانه يضر لاستغنائه الماء عنه وينبغي ان من ذلك ما يحصل

في الفساق في المعروفه مما يتخلل من الاوساخ التي على ارجل الناس
 فان المتغير بها غير ظهور وان كان الان في مقرا الماء لانه ليس
 خلقيا ولا كالخلق ع ش ولا بالطحلب اي المتصل به بمجاله بضم
 اوله مع ضم ثالته ا وفتح وكزبرج شئ نبت اخضر يعلو وجه
 الماء من طول الملك قاموس بعضه على بعض ويقال له العوض
 ونور الماء دميري نعم ان اخذ ودق ناعما والقي وغير فانه
 يضر لانه مخالط مستغني عنه قال الاذرعوي ويشبه ان الامر
 كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط اي وغير انتهى
 وهو المعتمد عناني اي خلا فالج من على ش تحرير فان لم يفتت
 فلا يضر وان غير لانه حينئذ مجاور من **لا بما** تغير **بورق الشجر**
 بنفسه ولوربعيا وبعيدا عن الماء وان تفتت واختلط تغير
 اما المثلثون اي المطروح فان تفتت واختلط
 بالماء ض والا فلا لانه من المجاور ع ش ويضر التغير بالثمار
 السا قطة بسبب ما اخل منها سواء وقع بنفسه ام بايقاع
 ولو على صورة الورق كالورد م ر لا مكان التمرز عنها غالبا
 على البهجة ا قول حتى لو تعذر الاحتراز عنها نظر الغالب
 والضابط ما يمكن التمرز عنه غالبا يضر التغير الكثير به وما لا فلا
 من على ش تحرير

في الفساق في المعروفه مما يتخلل من الاوساخ التي على ارجل الناس
 فان المتغير بها غير ظهور وان كان الان في مقرا الماء لانه ليس
 خلقيا ولا كالخلق ع ش ولا بالطحلب اي المتصل به بمجاله بضم
 اوله مع ضم ثالته ا وفتح وكزبرج شئ نبت اخضر يعلو وجه
 الماء من طول الملك قاموس بعضه على بعض ويقال له العوض
 ونور الماء دميري نعم ان اخذ ودق ناعما والقي وغير فانه
 يضر لانه مخالط مستغني عنه قال الاذرعوي ويشبه ان الامر
 كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط اي وغير انتهى
 وهو المعتمد عناني اي خلا فالج من على ش تحرير فان لم يفتت
 فلا يضر وان غير لانه حينئذ مجاور من **لا بما** تغير **بورق الشجر**
 بنفسه ولوربعيا وبعيدا عن الماء وان تفتت واختلط تغير
 اما المثلثون اي المطروح فان تفتت واختلط
 بالماء ض والا فلا لانه من المجاور ع ش ويضر التغير بالثمار
 السا قطة بسبب ما اخل منها سواء وقع بنفسه ام بايقاع
 ولو على صورة الورق كالورد م ر لا مكان التمرز عنها غالبا
 على البهجة ا قول حتى لو تعذر الاحتراز عنها نظر الغالب
 والضابط ما يمكن التمرز عنه غالبا يضر التغير الكثير به وما لا فلا
 من على ش تحرير

كذلك في ش الخضر من قول علي بن ابي طالب
 منه من افقت مع وعبارة فيقال لا يضر
 لم يطرح بعد انقضاء وقت تفتته
 ثم رايته في حاشية خطه من كلامه
 ما فهم من كلامه المار ونصه
 قوله ودق ناعما اي او طرح
 بلا دق وتفتت كالذي
 قبله او مراده بالذي
 قبله قول خطه في الاوراق
 لان طرحه وتفتت
 فيكون مقرا لخطه على
 ذكره فيها الموافق
 لما صرح به حج في التحفة

في الفساق في المعروفه مما يتخلل من الاوساخ التي على ارجل الناس
 فان المتغير بها غير ظهور وان كان الان في مقرا الماء لانه ليس
 خلقيا ولا كالخلق ع ش ولا بالطحلب اي المتصل به بمجاله بضم
 اوله مع ضم ثالته ا وفتح وكزبرج شئ نبت اخضر يعلو وجه
 الماء من طول الملك قاموس بعضه على بعض ويقال له العوض
 ونور الماء دميري نعم ان اخذ ودق ناعما والقي وغير فانه
 يضر لانه مخالط مستغني عنه قال الاذرعوي ويشبه ان الامر
 كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط اي وغير انتهى
 وهو المعتمد عناني اي خلا فالج من على ش تحرير فان لم يفتت
 فلا يضر وان غير لانه حينئذ مجاور من **لا بما** تغير **بورق الشجر**
 بنفسه ولوربعيا وبعيدا عن الماء وان تفتت واختلط تغير
 اما المثلثون اي المطروح فان تفتت واختلط
 بالماء ض والا فلا لانه من المجاور ع ش ويضر التغير بالثمار
 السا قطة بسبب ما اخل منها سواء وقع بنفسه ام بايقاع
 ولو على صورة الورق كالورد م ر لا مكان التمرز عنها غالبا
 على البهجة ا قول حتى لو تعذر الاحتراز عنها نظر الغالب
 والضابط ما يمكن التمرز عنه غالبا يضر التغير الكثير به وما لا فلا
 من على ش تحرير

ولا بالملك بتثليث الميم مع اسكان الكاف وبفتحها شروفا
 اي طول المدة فلا يضر وان فحش التغير للاجماع ولا تتركه الطهارة
 بهامز ومثله ما تغير ما لا يضر حيث لم يجر خلاف في سلب الطهورة
 اما ما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور الذي يستغنى
 الماء عنه لان المجاور الذي لا يستغنى الماء عنه كالورق الذي لم يجر
 فيه الرافعي خلافا لم يتفتت م ر على البهجة والتراب اذا طرح فينبغي
 كراهته خروجها من خلاف من منع ع ش **ولا بالتراب المطروح**
 لموافقة للماء في الطهورية ولان تغيره به مجرد كبرورة وهي لا
 تسلب الطهورية ولان الامر بمزج الماء به في النجاسة المغلظة
 بنا في سلب الطهورية به والسدر امر به في تطهير الميت للتطيق
 لا للتطهير ويؤخذ من العلة الثانية انه لا يضر التراب المستقل
 وهو المعتمد بناء على ان كلا منهما علة مستقلة والاصل عدم
 التركيب والحكم يبقى ما بقيت علة وان انتفى غيرها خلافا
 لما بحثه الشيخ في ذلك نعم ان كثرة تغيره به اي حتى صار لا يسمى
 الا طينار طباقا في على البهجة باصا لا يجرى جري الماء اي بطبعه
 سلب الطهورية م ر جز ما حج وقضية العلة الثانية وهي قوله
 ولان تغيره به الخ انه لو غير طعم الماء وريحه فخرض وليس مراد ع ش

قوله الشيخ اي شيخ
 الاسلام في شرا البهجة
 تبع الادريجي وبقعه ايضا
 خطا وج و طب والبرسي
 الجواب عن العلة الاولى
 الاخذ ليس باولى من هذا
 الثانية على انه يحتمل ان مرادهم اي
 بان التراب احمر الطهورين ان
 بعض ذلك فلا ينافي خروج
 عنهم الافراد اه سم على
 منه

والثقيف بالمطروح لاجل الخلاف وشمله ما طرح بالقصد اي
 من بالغ عاقل اي او بلا قصد منه او قصد طرحه على الشط
 فوقع في الماء ابن النقيب وما طرحه صبي او مجنون اي او بهيمة
 واحترز به عن التراب الذي مع الماء فانه لا يضر جزءا وكذا ما
 القته الرمي بملبوها لعدم امكان الاحتراز عنه م ر ومعلوم
 ان الكلام في التراب الطاهر واما النجس فسيأتي ع ش اما المتغير
 بتراب تطهير النجاسة المغلظة فقال الاذرعى طهورا ايضا بلا
 خلاف فان قلت التراب مخالط ام مجاور قلت اعلم ان
 المخالط ما لا يتميز في رأي العين وهو الاصح وقيل ما لا يمكن
 فصله واقتصر عليه المحلي جاز ما به ع ش والمجاور ضده فيهما
 وقيل المتبع العرف م ر اشهرها الثاني فعملية التراب مجاور
 اذا مراد اي بالنسبة للمخالط ملا ما لا يمكن فصله حالا ولا
 مالا والارجح الاول وهو المعتمد وعليه فالتراب مخالط
 وقد يقال مالا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأي العين
 فيتحذف ان ويكون ماد لا عليه بياثا للعرف فلا خلافا في الحقيقة
 حج واما كان على الاول مخالطا لكونه لا يتميز في رأي العين مادام
 التغير به موجودا مع كبرورته وعلى الثاني مجاورا لانه يمكن فصله

قوله والمجاور ضده فيهما
 اي الاصح انه ما يتميز في
 رأي العين وقيل ما يمكن
 فصله اي من غير ان يتخلل
 منه شيء والا كان من المخالط
 اه منه

التردد سواء كان الطرفان سواءا أو أحدهما إجماعا وعند أهل
 الأصول التردد أن كان على السواء فشكرا والافا لراجح ظن والمزوج
 وهم مجموع وشروط **الأربعها ماء نجس** أي متنجس أي فيجرم
 استعماله في نحو طهور وشرب إلهي بخلاف نحو طفاد نار وسقي شجر
 أو زرع أو بهيمة سم ومد على التمر **والأربع** أي الماء النجس **ما تغير**
 يعني أحد أوصافه تغيرا قليلا أم كثيرا بل يكفي أدنى تغير من النقيض
علاقة أي عقبها فلو غاب عنه زمانا ثم وجدته متغيرا فسيأتي
 قوله كالجاء عبارة **حكمه نجس** أي ولو معفو عنه كما يأتي أي مجاورا كان كالجاء
 م لا فرق بين كونها **أي والنجاسة جامدة**
 أو ما يمتنع ثم قال وسواء **عن المتغير بغير** أي بغير الشط فانه ليس بنجس لعدم الملاقاة **ولو**
 كان تغيره **تقدير** أي في التقدير **بالاشد** كان وقع فيه بول منقطع
 الرائحة ولم يغيره ولو قدرته مخالفا في غلظ الصفات كالون
 الحبر وطعم الخل وريح المسك لغيره ولو يسيرا حكم بنجاسته
 أي واعتبار غلظ الصفات هنا لا خلافا فيه بين الأصحاب
 لغلظ النجاسة مجموع أي فلا يجيء فيه خلافا الروايات المتقدمة
 في المتغير بالطاهر ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفا
 أشد فيها أو في صفة قدرناه مخالفا فيها فقط فان غيره ولو يسيرا

فنجس إما بما ولو بوصف واحد في الأولى أي وهي ما إذا
 وافقه في الصفات الثلاث حجج وبه جزم الزيادي نقلا عنه
 عن ش قال ح ل على ما تقدم في الطاهر ثم قال عقب ما تقدم
 عن حج وتقدم في الطاهر أن هذا هو الظاهر خلافا لما مشي
 عليه شيخنا من أنه لا بد من فرض الصفات كلها والظاهر أن هذا
 أولى بذلك من الطاهر انتهى وفيه قول على ش تحريرا بوضوح
 ما نقله ح ل عن شيخه ونصه لا يفرض في النجاسة إلا ما يوافق
 وصف الواقع أصالة سواء انفرد أو تعدد بخلاف الطاهر
 لا بد فيه من عرض الأوصاف الثلاثة وإن كان الواقع له في الأصل
وصف واحد انتهى والحاصل أن الواقع في الماء سواء كان
 طاهرا أو نجسا إن وافقه في جميع الصفات قدرته بالجميع إن لم
 يحكم بالتغير بالأولى أو الثانية وإن وافقه في بعض الصفات
 وخالف في البعض ولم يتغير بالبعض المخالف قدر ما بقي من
 الصفات مترك لكن في حاشيته على ش تحريرا نصه ولا فرق
 عند ع ش بين الطاهر والنجس في فرض الأوصاف الثلاثة
 وإن لم يكن للواقع الأصدة أو صفتان انتهى فليمرروا انتهى
 هنا بآدنى تغير واعتبر بالغلظ في الصفات بخلاف ما تقدم

في الطاهر فيهما الغلظ النجاسة ولو وقع اي النجس في كثير متغيرا
لا يضر اي وهو قدر كثير قهروا له اي التغير الموجد فان غير
حضر والا فلا **كثير** اما المتغير **او قل** للاجماع المخصص لخبر
القلتين الاتي وخبر الترمذي وغيره الماء لا ينحس شيئا كما
خصصه مفهوم خبر القلتين ايضا خط وسياتي ايضا
ذلك اي فانهم اجمعوا على ان الماء اذا وقعت فيه نجاسة
فغيرت طعمه اولونه او ريحه فهو نجس سواء كان جاريا
او راكدا قليلا او كثيرا تغير تغيرا فاحشا او يسيرا فكله نجس

بالاجماع **مجرد** هذا ان تغير جميع الماء كما هو المتبادر من العبارة
فانغير بعضه فقط فالمتغير كنجاسة جامدة في الماء والباقي ان قل نجس
والا فطاهر **ولاقت** اي اتصلت به **نجاسة** اي مؤثره **ولا يغي**

هذا الماء المتغير **عنها** اي وان كانت مجاورة اي ولم يتخلل منها شيء او غفي عنها
بعضه نجس فيه
اجكام الماء الواقع في الصلاة فقط كثوب فيه قليل دم اجنبى غير مغلظ او كثير من نحو او غفي
فيه نجاسة بمادة براغيث م راي وطين الشارع المتيقن بنجاسته فيحتاج من في الصلاة
ويستأنس ان شاء الله تعالى مفصلة
يريد غسل ثوب فيه دم نحو البراغيث في ماء قليل ان يظهره فقط بقيد
ما ياتي من
قبل الغمس في ذلك الماء قواعد الزكشي **وقد قل** اي والجمال انه ان المغفور
اي عند ملاقاتها ولو في ثاني احواله قليلا اي دون القلتين بالشر من لا نجس
عنها

علاقتها
والجواب ان
ما غفي عنه
في الصلاة
لا يضر
اي طاهر

رطلين بغداد بن فيصدق بما لو لاقت ببترا ماء كثيرا ثم
نقص عنهما وعينها باقية الى حين النقص اي فانه بمجرد
الملاقة يصير نجسا اي حيث لم يكن واردا والافقية التفصيل
المتقدم وبه يعلم قوله لهم ان الوارد القليل لا ينحس بملاقة
النجاسة وقوله لهم ان الداء يظهر حالا بادره ماء على جواربه
اي ولو بعد ان مكث الماء فيه مدة قبل الادارة اي لان
ايراده منع تنحسه بالملاقة فلا يضر تاخير الادارة عنها
محلها في وارد على حكمية او عينية ازال جميع اوصافها
بخلاف ما لو ورد على عينية بقي بعض اوصافها كنقطة دم
او ماء متنجس ولم يبلغها ومنه اي من الوارد فوارا صاب
النجس لعلاها اي فلا ينحس ما تحته اي كعكس ش روض
وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينحس ما فيه الا
ان فرض عود الترشح اليه حج او وقف على الترشح واتصل
الخارج بما فيه لانه ح ماء قليل متصل بنجاسة ثم ولعل
وجه عدم تنجس ما في الباطن مادام الترشح موجودا
ان ترشحه صيره كالماء الجاري وهو لا ينحس منه الا ما لاقت
النجاسة دون غيره ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشح الماء

بائع

فان قيل في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة
 ولو كان في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة
 ولو كان في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة
 ولو كان في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة

يصير متصلا كما مر اذا القليل وعبارة ش الروض ولو وضع
 كون على نجاسة وماؤه خارج من اسفله لم ينجس ما فيه
 مادام يخرج اي لان الخروج يمنع الدخول وان الجاري متفصل
 حكما كما ياتي في التوار فان تراجع تنجس كما لو سئل بنجس اي
 ما لم يكن كثيرا لاتصاله بنجس من غير دفع له شر انوار انتهى
 ع شر وفي المجموع لو صب الماء من البريق على نجاسة واتصل
 طرف الماء بالنجاسة بحيث يكون المتصلا من البريق الى النجاسة
 لم يحكم بنجاسة الماء الذي في البريق وان تواصل بعضه ببعض
 اي حسا لا حكما لان النجاسة لا تتعطف وهذا متفق
 عليه قالوا ولان المتفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان كان
 بعضه متصلا ببعض ولهذا الوجه المصلي فخرج دمه يتدفق
 ولو ثاب لبشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن
 في ذلك انتهى والمتبادر من الملاقة وما بعدها اليقين منه
 فلو شك في الملاقة او في كون الحال نجاسة او كون الماء دون
 القليل وان كان جمع شيئا فشيئا فلا تنجس سم ومثل الماء
 القليل كل ما راعى وان كان جاريا ع شر اي لانه
 المائع يستوي فيه الجاري وغيره كما مر في ذكر الزر كشي في
 اما غير الماء من المائعات وغيرها من الرطبات فتنجس
 وان بلغت قليلا وهذا خلاف فيه بين اصحابنا
 فاعلم ان العلم من العلماء انتهى منه

قواعده اعتبارا بالتواصل المحسني فيه لضعفه بخلاف الماء
 لقوته حج لكن المتجه فيما لو انصب المائع من علو الى سفلى نجس ان لا ينجس
 منه الا المتصل بالنجس كالماء سم اي لا يكون الجاري له تأثير فيه
 بل يكون ما فيه من الانصباب الاقوى هما في الجاري منع تسمية غير
 المماس متصلا بالنجس عرفا وكلام الامام الاتي في المبيع قبل
 قبضه ظاهر فيه فانه نقله عن الاصحاب في زيت افرغ من اناء في
 في اناء اخر به فارة ميتة ما وجهه عما يفيد ان ما في هو انظر
 المصوب فيه لا ينجس منه الا ملاقيها ثم رايته في شرح المهذب
 اي في اثناء الكلام على مسألة الصب المتقدمة قريبا عنه صرح نقلا
 عن الاصحاب ايضا بما ذكرناه لا اتصال هنا في ماء ولا مائع
 حج ثم قال فالخروج من البريق منع اضافة الخارج منه الى ما فيه
 ماء كان او ما يعاوا لا لم يعف عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم
 كثير في الارض مثلا وبقياسهم مسئلة الدم على مسئلة الماء علم
 انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع في عدم اضافة ما في
 الاناء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثرة
 انتهى ومن جزم ايضا بان المائع الجاري كراكه الحلي وهو قضية
 عبارة مر السابقة لما فيها من العموم في المائع المقتضي شموله

اي لا يكون الجاري من المائع
 كالجاري من المائع ع شر

فان قيل في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة
 ولو كان في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة
 ولو كان في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة
 ولو كان في قوله ما فيه من النجاسة ما فيه من النجاسة

للجاري والراكب اشار الى ذلك في ش بقوله وتقدم في الش ما يوافق
 في قوله ومثل الماء القليل كل مانع انتهى وهو ايضا مقتضى اطلاق
 كثيرين وخالف في ذلك قال حيث قال ان المانع الجاري اذا وقعت
 فيه نجاسة تنجست البرية وحدها وان كثرت ولا ينجس ما قبلها
 وينجس ما بعدها المروءة على محلها الذي تنجس بها وعلى هذا
 لو صب المانع من المبريق مثلاً من علو الى سفلى على نجاسة تنجس
 ما لا في النجاسة فقط وعند الشريعي خط يتنجس الجميع حتى ما في
 الابريق انتهى وسبقه الى ذلك طب وتوقف فيه عمدة كما في سم على
 المنهج وعبارته هل الجاري من المانع كما لا حتى لا يعتد كل جرية
 الى غيرها كذا بخط شيخنا بروا عتده شيخنا طب انه مثله اي في
 ذلك قال والا لزم فيما لو نزل خيط مانع من علو على ارض نجسة نجاسة
 جميع ما في العلو من المانع الذي نزل منه الخيط ولا يجوز القول بذلك
 وما قاله لا يحيط عنه انتهى وكل ذلك صحيح اي من عدم جواز القول بذلك
 غفلة منهم عن الفرق الذي ابداه حج بين الجاري والمنصب من علو
 حيث جعلوا بينهما تلازم في الحكم متسببا عن قياس احدهما
 على الاخر وذلك يقتضي تساويهما من كل وجه والفرق كما مر قاض خلافة
 ١٦ الحاصل انه لا يلزم من عدم جواز القول بنجاسة ما في العلو من المانع

الذي نزل منه خيط الى سفلى نجس ان يكون الا هو كذا لك
 في نظيره من المانع الجاري ولا من الحكم بنجاسة جميع المانع
 الجاري اذا تنجست جريته منه ان يحكم بتنجس جميع ما في العلو
 من المانع المذكور لما علم ان الانصباب اقوى من الجريان
 ومعلوم ان الله لا يلزم من نفي الحكم عن الاقوى نفيه عما هو
 ادنى منه ولا من ثبوتة للادنى ثبوتة للاقوى فظهر ان ما
 ارتضاه حج ومن تبعه من التفريق بينهما هو الظاهر الذي لا يخفى
 عليه والله اعلم ويلحق بالمائعات الماء الكثير المتغير كثيرا
 بظاهره ورو عليه فلوزال التغير بعد ذلك فالوجه عند
 الطهورية في ش وفارق كثيرا الماء كثير غيره بان كثيره قوي
 ويشق حفظه عن النجس من النجس بخلاف غيره وان كثر
 كما قد مناه نعم تنجست يده اليسرى مثلاً ثم غسل احدى
 يديه وشكر في المغسول انه هو يده اليمنى ام اليسرى ثم ادخل
 اليسرى في مائع لم ينجس بنفسها فيه لان الاصل طهارته وقد
 اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى من قوله نعم الخ استدراك
 على قوله مؤثرة لان نجاسة اليد محكوم ببقاؤها حتى لا تصح طهارة
 قبل غسلها لكنها لا تنجس ما اصابته للشكر في تنجسها الماء

اي كما طهه طب منه
 عنه التفرغ بنجاسة
 ما في الابريق فيما ذكر
 ولا يقتضي انه حكم بنجاسة
 جميع المانع الجاري بتنجس
 جريته منه ففهم من ذلك
 قول الله يقول بتنجس
 ما في الابريق في ما مر
 اي لا يقتضيه ان الانصباب
 قد من افراد الجريان
 فتجري عليه افعالها
 وغفلت عن الفرق بينهما
 الذي ارتضاه حج
 وليس ذلك بلازم كما
 علم فليمر انتهى منه

قد عرّفناه لا يلزم من النجاسة

ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس وهذا الظاهر ما لو
تنجس فم الهوة ثم غابت غيبة يمكن ولو غاب في ماء كثير ثم
وسبغ في ايضاحه وكالماء القليل ايضا كل جامد لا في رطبا مر
وخرج م بقوله لا يعنى عنها التي يعنى عنها وهي كثيرة فمنها
الميتة التي لا دم لجنسها يسيل اي عن موضع جرحها اي عند
شق عضو منها في حياتها اما بان لا يكون لها دم اصلا
اي كذباب وعمل وخفسا وزبور بضم او لها وبق وبغوض
وقمل وبرغوث وعقرب وحربا او لها لا يسيل كلورغ م م
هو بالتحريك وسام ابرص والسحالي وهي نوع منه ع ش فانها
لا تنجس ببق قرحها بنفسها وموتها فيه بخلاف نحو حية وفأرة
وضفدع وسنحفاة وسرطان ^{اي الماء القليل} مما يسيل دمه وخرج بقولنا
لجنسها ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها او فيها دم
لا يسيل بصغرها فاما حكم ما يسيل دمه ع ش ومثله الماء القليل
المائع وكل رطب مشقة الاحتراز عنها والخبر البخاري اي من
رواية ابي هريرة رضي الله عنه اذا وقع الذباب في شراب
احدكم فليغمسه كله ثم ينزعه فان في احد جناحيه داء
اي وهو اليسار كما قيل خطأ وفي الاخر شفاء زاد ابو داود

قوله لا تنجس ببق قرحها بنفسها وموتها فيه بخلاف نحو حية وفأرة وضفدع وسنحفاة وسرطان مما يسيل دمه وخرج بقولنا لجنسها ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها او فيها دم لا يسيل بصغرها فاما حكم ما يسيل دمه ع ش ومثله الماء القليل المائع وكل رطب مشقة الاحتراز عنها والخبر البخاري اي من رواية ابي هريرة رضي الله عنه اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم ينزعه فان في احد جناحيه داء اي وهو اليسار كما قيل خطأ وفي الاخر شفاء زاد ابو داود

قوله لا تنجس ببق قرحها بنفسها وموتها فيه بخلاف نحو حية وفأرة وضفدع وسنحفاة وسرطان مما يسيل دمه وخرج بقولنا لجنسها ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها او فيها دم لا يسيل بصغرها فاما حكم ما يسيل دمه ع ش ومثله الماء القليل المائع وكل رطب مشقة الاحتراز عنها والخبر البخاري اي من رواية ابي هريرة رضي الله عنه اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم ينزعه فان في احد جناحيه داء اي وهو اليسار كما قيل خطأ وفي الاخر شفاء زاد ابو داود

اي في

اي في رواية صحيحه وان بقي بجناحه الذي فيه الداء
اي يقدم السم ويؤخر الشفاء في رواية صحيحه وغمسه
قد يفضي الى موته م لا سيما في الحار فلو نجس لم يامره به
قال الخطابي فيه من الفقه ان اجسام الحيوان طاهرة الاما
عليه السنة من الكلب وما الحق به مجموع وقيس بالذباب
غيره ما في معناه من كل ما ليس فيه دم متعفن وان لم يعم
وقوعه اي خلا فاما اختاره السبكي ويظهر من الخبر ندب
غمس الذباب لدفع ضرره حج وافاد في الخادم الزركشي ان
غير الذباب لا يلحق به في ندب الغمس لا تقا المعنى الذي
لا حله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الداء اذا الداء بل
يحرّم غمس النحل م راي وكذا غيره غمس وقول الشافعي غمس
النحل اغما هو لا تقا على حرمة وعبرة الزيادة في الغمس
خاص بالذباب اما غيلة فيحرّم غمسها لانه يؤذي
الى هلاكه انتهى ع ش ومحل جواز الغمس والاستعجاب
اذا لم يغلب على الظن التغيير والاحرم لما فيه من اضرار
الحال م ر ثم ان غيره بعد الغمس نجسه والافلاء ش ولو
شكلنا في كونها مما يسيل دمه امتحنا بخرج شئ من جنسها

قوله لا تنجس ببق قرحها بنفسها وموتها فيه بخلاف نحو حية وفأرة وضفدع وسنحفاة وسرطان مما يسيل دمه وخرج بقولنا لجنسها ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها او فيها دم لا يسيل بصغرها فاما حكم ما يسيل دمه ع ش ومثله الماء القليل المائع وكل رطب مشقة الاحتراز عنها والخبر البخاري اي من رواية ابي هريرة رضي الله عنه اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم ينزعه فان في احد جناحيه داء اي وهو اليسار كما قيل خطأ وفي الاخر شفاء زاد ابو داود

قوله لا تنجس ببق قرحها بنفسها وموتها فيه بخلاف نحو حية وفأرة وضفدع وسنحفاة وسرطان مما يسيل دمه وخرج بقولنا لجنسها ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها او فيها دم لا يسيل بصغرها فاما حكم ما يسيل دمه ع ش ومثله الماء القليل المائع وكل رطب مشقة الاحتراز عنها والخبر البخاري اي من رواية ابي هريرة رضي الله عنه اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم ينزعه فان في احد جناحيه داء اي وهو اليسار كما قيل خطأ وفي الاخر شفاء زاد ابو داود

الحاجة اي خلافا لبح فان غيرته الميمنة لكثرتها وان زال تغيره
 بعد ذلك من المائع او الماء القليل مع بقائه على قلته او
 طرحته فيه بعد موتها نجسته وان كانت مما نشوه منه اما ^{كالعلق}
 طرحها فيه حية وان لم تكن مما نشوه منه فغير ضار كما لو وقعت ^{اي بفتح النون}
 بنفسها حيث لا تغير منها والحاصل انها ان طرحت حية
 لم يضر سواء كانت نشوها منه ام لا وسواء ماتت فيه
 بعد ذلك ام لا اي او ماتت قبل وصولها اليه ع ش ان لم يتغير
 وان طرحت ميتة ظاهرة ولو بلا قصد ع ش ض سواء كانت
 نشوها منه ام لا وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا اي حية
 او ميتة ع ش فمعنى عنه كما يعنى عما يقع يا ربح وان كان
 ميتا ان لم يتغير ولم يكن نشوها منه ايضا وليس الهى
 ولو غير هيز والبهيمية كالربح لان لها اختيارا في الجملة
 ولو تعدد الواقع من ذلك فخرج احد هيا على رأس عود
 مثلا فسقط منه بغير اختياره لم ينجس ولما خراج الباقي
 به لان ما على رأس العود محكوم بظهارته لانه جزء من
 المائع انفصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقة على اناء
 وصفى بها هذا المائع الذي وقعت فيه الميمنة بان صبه عليها

لم يضر

لم يضر لانه يضر المائع وفيه الميمنة متصلة به ثم
 يتصفى منها المائع وتبقى هي منفردة لانه طرح الميمنة
 في المائع م لكن هذا ظاهر مع توأمله الصب وكذا
 مع تفصله عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه
 مع بقا الميمات المجمعة من التصفية السابقة فيها فلا
 يبعد الضرر الا لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب
 والحال ما ذكر فلا حاجة للعفو ومن هنا نعلم انه كما يضر
 طرحها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من
 نحو التصفية وظاهره وان جعلها انتهى ستم ع ش نعم
 ما يعيش في البحر مما له نفس سائلة ان كان ما كولا فيميتة
 ظاهرة ولا شك انه لا ينجس الماء وكذا لا ينجسه موت
 الادبي فيه مجموع ومنها ما لا يشاهده بصر معتدل قلته
 مع عدم مانع ولو من مغلاظم خلافا لبح ع ش كرشاش بول
 وما يعلق برجل نحو ذباب اي فيعفى عن ذلك في الماء وغيره

لمشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر قوله وما يعلق
 لكل فرد فرد منه ولو راي ذبابة على نجاسة اي رطوبة فعلق ^{قضية ما ذكر}
 شيء منها بالذبابة ع ش فامسكها حتى الصقها بيدك ^{تخصيص العفو}
 وهو ما نقله سم عن ^{عما يعلق برجل}
 كلامه في الشرح ايضا ^{وهو ما نقله الطرف}
 بالعين في شرحه ^{وهو ما نقله سم عن}
 ما ذكره في مطلقا

او ثوبه او طرسها في نحو ماء قليل اتجه التجسس قياسا على
 ما لو القى ما لا نفس له سائلة ميتا في ذلك ولو وقع الذباب
 على دم ثم طار ووقع على ثوب اتجه العفو جزا لانا اذا
 قلنا به في الدم المشاهد فلان نقول به فيما لم يشاهد منه
 بطريق الاولى وقيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما
 اذا لم يكتر بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس اي فلا يعفى
 عنه ح وهو كما قال اي حيث كثر عرفه شراي وح فلا فرق
 بين كونه في محل او محال وعلم انه لا فرق بين الذباب وغيره كحل
 وزبور وفراش على انها بعضهم اطلق الذباب على جميع ذلك
 وضبط في المجموع ذلك كما يكون بحيث لو خالف لونه لون الثوب
 لم ير لقلته وبما تقرر علم ان يسير الدم ونحوه مما لا يعفى عن قليله
 اي كدم المنافذ او دم اختلط بغيره شرا اذا وقع على ثوب اكر
 وكان بحيث لو قدر ان يبيض رؤي لم يعفى عنه وان لم ير على
 الاحمر لان المانع من رؤيته اتحاد لونهما ولو راي قوي النظر
 ما لا يراه غيره فالظاهر العفو كما في سماع نداء الجمعة وكذلك
 فيما لا يدركه المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس
 لكونها تزيد في التجلي فاشبهت رؤيته حد يد البصر وشمل

من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في
 من انما هو في

اي الذي لا
 يدركه الطرف
 في شرا

اطلاق المصمما لو كان من مغلف وهو كذلك اي خلا فالحش
 م ومنها ما كان على منفذ حيوان طاهر غير ادي كطير وعقود
 اذا وقع في ماء قليل او مائع وخروج حيا فانه لا ينحس ما وقع
 فيه مجموع والمنفذ ليس يقيد فيعفى عما على رجله مثلا عناني
 لتعسر صون ذلك عنه ولا يصح التعليل بانكماشه فانه صرح
 في الروضة باننا لو تحققنا وصول الماء الى منفذ الطائر مثلا
 وعليه زرق عفى عنه قواعد وقول له ولا يصح الخ اشارة الى
 رد ما علل ذلك به الغزالي رحمه الله الغزالي رحمه من ان الله
 تعالى خلق منفذ الحيوان ينفك عنه خروج الخارج ثم يعود
 من غير ان تلاقى النجاسة منه الظاهر ذكره ابن قاضي شهبة
 ثم قال وهذا ادفع لصورة المسئلة فانه لا ملاقة للنجس
 انتهى واما الادبي فانه ينحس ولو كان مستجرا بلا خلاف
 مجموع وفي سم على المنهج وخض من العفو هنا اي في متجس
 المنفذ بالماء لا مكان صون المائع انتهى لكن في الزيلدي
 وقد رجع الشيخ الرملي عن هذا وسوى بين الماء والمائع
 للمشقة انتهى ومن صرح بالتسوية بينهما ايضا في ذلك
 خط في شرا المنهاج وشيخ الاسلام في شرا تنقيح اللباب وفي شرا ١٠٠ الروض

تبعاً للروضة والزركشي في قواعد تبعاً لها أيضاً والزميري
 وابن النقيب أقره وعبد البر والحلي كما يفهمه أول كلامه وأخوه
 وقال ابن الرقعة في الكفاية كما نقله عنه ابن قاضي شهاب في نكت
 التنبيه حكى القاضي الحسين عن الأصحاب أنه لو وقعت فارة
 أو هرة أو غيرها في ماء قليل أو دهن وخربت حية لا تجس
 وقد سوت الأصحاب بينهما في الميت الذي لا يسيل دمه وقضية
 التسوية بينهما هنا أيضاً لا اشتراك أي فيما لا يدركه الطرف في
 العلة وهي المشقة انتهى وهو قضية إطلاق كثيرين منهم
 مروج في شرحيهما وشيخ الإسلام في شرح المنهاج والبهجة
 ومنها ما تلقى الفيران أي بالهمزة ش في بيوت الأخلية
 من الجاسات مراً إذا عم الابتلاء به وبني يده بحث الغزالي
 العن عن يعرفارة في ما يعم بها الابتلاء حج وعبرة عبد البر
 ومثله زيل الفيران إذا وجد بمائع يشق الاحتراز عنه أو في
 حيطان الأخلية كما قاله ابن حجر انتهى وأقره سم أو في الأواني
 المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والباريق ونحوهما ش
 عن قليله عرفاً فلو شك في القلة فلا عفو لانه رخصة ولا يصر
 إليها الأبيقين ولم يحصل هنا مردونها ما يقع من عواشاة

في اللبن

الزركشي في اللبن في حال الحلب أي يقينا مع مشقة الاحتراز عنه
 فلو شك أو وقع في حال الحلب أو لا فلا وجه أنه ينجس
 إذ شرط العفو لم تتحققه وكون الأصل طهارة ما وقع
 فيه يعارضه كون الأصل في الواقع أنه ينجس فتساخا
 وبقي العمل بأصل عدم العفو مراً ومثل ذلك في العوزة مراً
 أيضاً لتكويث ضرر الدابة بنجاسة تتمرغ فيها أو تضع
 عليه لمنع ولدها من شربها لأن محل منع التضرع بالنجاسة
 ما لم يكن بحاجة وما هنا من ذلك ومثله في العفو ما لو وضع
 اللبن في أناء ووضع الأناء في ماء أو التنور لتسخينه
 فتطأ به رما د ووصل لما في الأثناء ش ومنها روث
 نحو سمكة أي ما نشوه من الماء لم يضعه في الماء عبثاً مراً
 ومن العبث ما لو وضع فيه ليجرد التفريج عليه وليس منه
 ما يقع كثيراً من وضع السمكة في الأبار ونحوها لا كما يحصل
 فيها من العلق ونحوه حفظ الماء عنها عن الاستفزاز ش
 ومنها ذرق الطيور في الماء أي أو في الطعام ش ومثله
 بول الخفاش إذا وقع في الماء القليل أو في المائع قواعد
 الزركشي ومنها ما لو نزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء

منها ما ينجس
 العسل من الكوارة
 قوله الكوارة قال
 الأزهر في الكوارة
 بكسر الكاف والتخفيف
 أي كما قرأه في
 من قضبان ضيق
 الرأس للخل وفي
 بالهلب الكوارة
 معسل الخلد إذا
 سوي من الطين فحذر
 في ش منه

وذرق فيه او شرب منه وعلى فمه نجاسة ولم يتحلل منه لتعذر
 الاحتراز عن ذلك مروق له ولم يتحلل منه مفهوم انها اذا
 تحللت ضر وقياس ما تقدم فيما تلقية الفيزان وفيما لو وقعت
 بعرة في اللبن العفو للمسقة ع ش ومنها اليسير عرفا من دخا
 النجاسة اي في الماء وغيره م راء بخارها الذي تصعد بنار
 والا بخار كنيف وريح دبر رطب فظاهرو بحث القبولي نجاسة
 جميع رقيق اصابه كثره اي كثير دخانها الرطوب بقاء مردود بانه
 جامد فلا ينجس الامماسة فقط ولا يظهره الماء حج اي لان
 الدخان اجزاء تفصلها النار واذا اتصلت بالرقيق صار ظاهرا
 كتراب المقابر المنبس شمة وهو لا يظهر بالغسل لاختلاطه
 بعين النجاسة ع ش ومنها اليسير عرفا من شعرا وريش حج
 نجس غير مغلفا نعم الموكوب يعفى عن كثير شعره حج وكذا
 القصاص يعفى له عن كثيره من ومنها اليسير عرفا من غبار
 الحمال ومثل بعضه سر جين حج ومنها ما على فيه كل حيوان مجتر حج فلا ينجس
 بالثلاث وبعضهم ما شرب منه وما تطاير من ريقه المتنجس فلا ينجس موصول
 اليه اي من ثوب او بدن او غيره مما ع ش ويالحق به غير ما مجتر
 اذا التقم غير شدي امه وكذا ما تطاير من ريقه ع ش وفم هي

قال الامام لعله
 اي اليسير عرفا
 هذا الذي يغلب
 اشتقافه مع اعتدال
 الحال ومثل بعضه سر جين
 بالثلاث وبعضهم
 بالشعرة والشعري

تنجس لمسقة الاحتراز عنه لا سيما في حق المجاطلة اي
 بالنسبة لشدي امه وغيرها كقبيله في فمه على وجه
 الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم ع ش ويؤيد
 ما في المجموع انه يعفى عما تحقق اصابه ببول ثور بقرا الريا
 له اي وان سهل غسله كان شاهده ان النجاسة على قدر
 معين ككف ومثل البول الروث ع ش بل ما نحن فيه اولى
 والحق بعضهم بذلك افواه المجانين وجزم به الزركشي
 وافتي جمع من اهل اليمن بالعفو عما يبغى في نحو الكرش
 مما يشق غسله وتقبيته منه م ر وفي المجموع عن المجنوني
 تشديد النكير على البحث عنه اي عن بول او روث بقرا
 الرياسة وتطهيره وان ذلك من الغلو والخروج عن طريق
 السلف وما لم يتحقق اصابته له من الغلة فهو ظاهر لذلك
 عن وامن البعد عن المذمومة غسل الفم من اكل الخبز تورعا
 عن ذلك لكن قرر الزيادي ان الصلاة على التابنة باطلة
 لنجاسة التبن بذلك قياسا على المقبرة المنبس شة قال
 عبد البر وينبغي بطلانها ايضا على صبرة الحنطة ونحوها
 لما ذكره العفواغا هو بالنسبة للاكل لا للصلاة ولو تنجس

ادهي او حمى ان طاهروا ان ندر لم يعم اختلاطه بالناس
 اي كسبح ثم غاب وامكن عادة طهره اي في تلك الغيبة
 اي ولو على بعد حج في شراخف مية حتى من مغلف حج اي كان
 امكن وروده فيها ماء كثيرا ثم ولغ اي مالا في طاهر ماء
 او غيره لم يتنجس مع الحكم بنجاسة فيه لانا لا نجس بالشك
 وفي ذلك عمل بالاصلين فان لم يكن وروده ماء كثيرا
 تنجس ما ولغ فيه لتيقن بنجاسة فيه اي ولا يعفى عنه م ر على
 البهجة لان الاحتراز وان عس اما بعسر عنه مطلق الولغ
 لا عن ولو بعد يقين بنجاسة فعلم ان غير الهرة وغير الماء
 مثلها شرر وض واستشكل في الشرح الصغير امكن طهر
 فيها با مكان مطلق ولو غابا بها لا تعب الما بل تلعبه
 فلا يفيد احتمال مطلق بلسانها وهو قليل فيتنجس واجيب بمنع تنجسه لو روده
 الوقع احتمال عود فيها على لسانها كوروده على جواب الالباء النجس قاضي على
 الى الطهارة واجاب عنه البليقي بان فرض المسئلة بهجة قال في التوشيح ولا تمتحنى هذه المسئلة اي
 فيما اذا احتل طهارة الفم والاحتمال موجود بان مما يتنجس بان تجعل من المعفوات وان كان قد استثنى
 تكون وضعت جميع فيها في الماء او نحو ذلك واجاب في الروضة واصلاها لان العفو فيه لاحتمال طهر فيها
 غيره بان الذي لا في الماء من قملها ولسانها يظهر بالملاقاة وما لا يلاقيه
 يظهر بالملاقاة عليه ولا يضر ناقلة لانه وادخا على الخناج

اي من المعفوات فان العفو فيه وارد على متحقق النجاسة انتهى
 وهو حسن خط على المنهاج ولذا ذكر الشمس القيا ياتي انه
 لا يصح استثنائها لان كل ما فيها هو نجس حقيقة م ر على البهجة
 والضابط في جميع ذلك ان العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه
 غالباً م ر وشروط العفو في ذلك كله ان لا يغير وان يكون
 من غير مغلف وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ذلك تنبيه
 علم من كلامهم في هذه المستثنيات انها لا تنجس ملاقيها
 وفي شروط الصلاة ان المعفوات ثم تنجس لكن لا تبطل بها
 الصلاة مثلاً وح يشك الفرق فان الضرورة والحاجة الموجهة
 في الكلام الان يقال على بعد ان اصل الضرورة هنا أكد
 وقد يؤيد ذلك عدم تأثير النجس في نجاسة ظرفها اذا تخللت
 واختلافهم في قليل شعرا الجلد اذا اندبغ هل يطهر تبعاً
 له كالذي قبله او يعفى عنه فقط لانه اخف ضرورة منه
 انتهى ولو لم يتغير لمفهوم حديث القليتين الاتي المخص
 لعموم حديثه الترمذي وغيره الماء طهور لا ينجسه شيء
 العام في القليتين ودونهما كما ان عمومهما في المتغير وغيره
 اي وعموم حديث القليتين في ذلك ايضا مخصص بالاجماع
 وعبارة مجمع صحيح

فيما لا يدركه الطول
 القصر مع العفو عنه
 ولو من مغلفا وينظر
 حكم باقي ذلك عند
 الشد وتقل عنه سم
 في الدم والشعر القليل
 ودخان النجاسة اشتراط
 كونها من غير مغلفا ش
 وفيه ايضا وظاهره اي
 ظاهر كلامهم رانه لا فرق
 في هذه المذكورة حيث
 قيل بالعفو عنها بين
 الصلاة وغيرها لكن
 في سم مانصه قيل ل
 والتحقيق في هذه المس
 الحكم بالتنجيس ولكن
 يعفى عنه بالنسبة للوضوء
 والصلاة ونحو ذلك انتهى
 وليس في جزم باعتماد
 ذلك حتى يجعل مخالفا لما
 اقتضاه كلام الشرع ش
 وعبارة مجمع صحيح

كما هي فيكون فيه عموما لا يقال بغيره عن الاجماع في تخصيص الحديث
 بغير المتغير زيادة ابن ماجه والبيهقي في حديث الترمذي من
 رواية ابي امامة رضي الله عنه ولفظها الماء طهور لا ينجسه شيء
 الا ما غير طعمه او ريحه لاننا نقول هذه الزيادة الرواية الاستثناء
 ضعيفة عند اهل الحديث لا يصح الاحتجاج بها واضعف منها
 رواية ذكر اللون اي بعد الترخيم هكذا الرواية واما قوله الماء
 طهور لا ينجسه شيء فتصحيح من رواية ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه كما سيأتي فتعين الاحتجاج بالاجماع كما قال البيهقي
 وغيره بمجموع ودميري وحيث كان المتنجس الملاقى ما اشتد
 ان لا يبلغ قلتي فان بلغهما بما يصرح ولو متنجسا حج

قد روي كما شمله تكثيره ومستعملا ومتغيرا يستغنى عنه كما شمله تكثيره الماء ولا تغير
 الماء ولا ينافيه حرمه اي والاحمال انه لا تغير به رعا دله طهورا بلا خلاف للحديث
 المطلق بان ما يسهى ماء لان هذا احد بالنظر
 للعرف الشرعي وما في كلامه تعبير بالنظر
 للوضع اللغوي لمطلق ثم فرقتا فانهما على الطهورية بلا خلاف بمجموع وخروج بمرف
 العرف وهو شامل للمطلق وغيره من روقد ينافيه قولهم هناك عند اهل الحنفية عن مذهبا انه لو كمل قلتيان الا كوزا يكون زبول طهور
 العرف واللسان والمواد ما ذكر بالعرف

ثم عرف الشرع وباللسان اللغة علم ما قيل اللهم الا ان يمنع ان المراد ما ذكر ويجعل ذكر اللسان

فهو غلط على مذهبا بل صرح اصحابنا منهم شيخهم حافظ
 المذهب وحامل لوائه الشيخ ابو حامد بانه نجس بلا
 خلاف قالوا وطريقا تطهيره بعد ذلك ان يصب عليه ماء
 ولو متنجسا بحيث يبلغ به الماء الاول قلتي من غير تغيير
 ولو كوز ماء متغير لغير عفران فهو طهور بزعفران ونحوه
 فزال تغيره الذي كان بالزعفران فهو طهور فان وقع فيه
 بعد ذلك نجاسة لم تنجسه ولو كان معه من الماء الطاهر
 قلتيان الا كوزا فصب عليه كوز ماء متغير بزعفران ونحوه
 ثم وقعت فيه نجاسة لم ينجس بمجموع فعلم ان الماء متى بلغ
 قلتي لم ينجس الا بالتغير والعبرة في ذلك بالاتصال لا
 بالخطا حتى لو رفع حاجز بين صاف وكدر كفي من
 بلوغهما به ما لو كان النجس او الطاهر نجوة او حوضا اخر
 وفتح بينهما حاجزا اتسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الاخر
 تحركا عنيقا وان لم تنزل كدورة احدهما ومضى من يزول
 فيه تغير لو كان او بنحو كوز واسع الراس بحيث يتحرك كما
 ذكره متعلق غمس بماء وقد مكث فيه بحيث يتحرك لو كان
 ما فيه متغيرا زال تغيره اي ليعلم تاثره به وامتزاجه حتى يعد

النهر عن ضا والمواد بهما ما يرتفع من الماء عند توجه اي
تحقيقا او تقدير اخط فالجريات وان اتصلت حماسي
متصلة حكما فكل جرية طالبة لما امامها هاربة مما وراءها
حج قال بعضهم لانها لو كانت متصلة حكما لتجس الماء الذي
في الا بريقا اذا انصب على نجس خط وتقدم الله هذا للادراك
فكذلك الملزوم فان كانت دون قلتي بان لم يبلغهما مساحته
ابعادها الثلاثة تنجست بمجرى الملاقاة والا اي بان كانت قلتي
فالتغير حج فان لم تغير فظاهرة وله ان يتطهر من اي موضع شيئا
ولا يجنب شيئا اتفاقا ولا يجبي الخلاف في وجوب التباعد لان
جريان الماء يمنع انتشار النجاسة بمجرى ثم ان جرت النجاسة في
جربة بمجرى لها ظهر محالها بما بعد حاج اي فالجربة التي تعقبها
في حكم الغسالة حتى لو كانت نجاسة كلب مثلا فلا بد من مرور
سبع جريات عليها مع كدورة واحدة منها والا اي وان لم تجري
النجاسة في جربة بمجرى بها بان كانت واقفة او جارية لكن جري الماء
اسرع من جريها فكل ما مر عليها من الجريات القليلة او الكثيرة
المتغيرة نجس اي على الصحيح الجديد ولا يظهر شي من ذلك
حتى يقف الماء حج في موضع فيبلغ قلتي ولا تغير والا فلا يزال

نجسا وان امتد فراسخ ومن ثم يلغز ويقال لثاماء فوق الفقلة
وهو نجس من غير تغير وهذه صورته ولو كانت جربة نجسة
فانصلت بماء راكد تبلغ به قلتي الا انها لم تختلط به لكون
احدهما صافيا والاخر كرا حكما بطهارة الجميع بلا خلاف بحج
الاتصال بمجرى وانما لم يشترط هدامكته زمانا يزول به تغير وهو علة للعلم
لو كان محال شترط ذلك في مسئلتى الكوز والحاجز السابقتين لا لعدم الاختلاف
لما مر اي من ان هناك حائلا لا هذا وفي المجموع ولو كان في وسط نفسه كما لا يخفى
النهر حفرة قال صاحب التقريب نقلا عن النص لها حكم الراكد
وان جري الماء فوقها وقال الغزالي الوجه ان يقال ان كان الجاري
يغلب ماؤها ويبذل له فله حكم الجاري ايضا وان كان يلبث فيها
قليل لا ثم يزولها فله في وقت اللبث حكم الراكد وكذا ان كان
لا يلبث ولكن تتناقل حركته فله في وقت التناقل حكم الراكد وهذا
هو المعتمد وكذا ان كان الماء يجري بجانبه اي الراكد والراكد زائل عن
سمت الجري فوقه في الراكد نجاسة وهو قليل فان كان مع
الجربة التي يحاذيها يبلغ قلتي فهو طاهر والا فنجس واذا
جري الماء في حوض طر فاه راكد ان فللطرفين حكم الراكد والمتحرك
حكم الجاري فلو وقعت نجاسة في الجاري لم ينجس الراكد وان

مثلا اي يكون كل
منهما باقيا بحاله
بعدهم الاختلاف
لا لعدم الاختلاف
نفسه كما لا يخفى
فيه

كان قليلا ولو وقعت في الراكد وهو قليل نجس والجاري يلاقي
في جريانه ماء نجسا وقد يقتضي الحال تنجيسه على ما هو فلو كان
الماء يستدير في بعض اطراف الخوض ثم ينصب في المنفذ قال
الامام اري له حكم الراكد لان الاستدارة في معنى التراد وهو
يزيد على الركود انتهى واشار الى القديم بقوله لو كان
اي الماء القليل جاري على نجاسة كرماد النجاسة او عظم الميتة
او غيرها او جاري مع نجاسة لم ينجس بدون التغير اي لم
يحكم بنجاسته قال خط لقوته ولان الاولين كانوا يستنجون
على شطوط الانهار ثم يتوضؤون منها ولا تنفك عن رشاش
النجاسة غالبا وعلله الرافعي بان الجاري وارد على النجاسة
فلا ينجس الا بالتغير كالماء الذي تزال به النجاسة وقضية
هذا التعليل ان يكون طاهرا غير طهور والظاهر انه ليس
مرادا انتهى هذا القول على القديم للشافعي وهو ما قاله
بالعراق تصنيفا وهو الوجه وافق به والجديد ما قاله عمر
تصنيفا وفتاوى واما ما وجد بين مصر والعراق فاما
جديد والمتقدم قوله خط وفي المجموع وقد رجح الشافعي
رحمه الله عن القديم وقال لا اجعل في حل من رواه عني قال

وقال الامام لا يحل عده من المذهب ومحل في قديم نص
في الجديد على خلافه اما قديم لم يخالفه في الجديد او لم
يتعرض لتلك المسئلة في الجديد فهو مذهب للشافعي
يعمل به ويفتي لانه قاله ولم يرجع عنه وهذا النوع وقع
منه مسائل كثيرة واذا كان في المسئلة قديم وجديد
فالفتوى على الجديد الا في مسائل نحو العشرين او اكثر اي
وقد نظمها الدميري وتعرض له المصنف في اخر الاصل
في اداب المفتي استثناهما جماعة من اصحابنا وقد اختلفوا
في كثير منها فمنها مسئلة التثويب في اذان الصبح
القديم المستحب به ومسئلة التباعد عن النجاسة
في الماء الكثير القديم انه لا يشترط وقراءة السورة في
الركعتين الاخيرتين القديم لا تستحب ومسئلة الاستنجاء
بالبحر فيما جاوز المخرج فالقديم جواز ومسئلة غسل
المحارم فالقديم لا ينقض ومسئلة الماء الجاري القديم
لا ينجس الا بالتغير ومسئلة تعجيل العشاء القديم انه
افضل ومسئلة وقت المغرب القديم امتداده الى مغيب
الشفق ومسئلة المنفرد اذا انفك الاقتداء في اتناء الصلاة

القديم جوازهم ومسئلة الكل جلد المينة المختبر في القديم
 تحريم ومسئلة وطى المهر بملك اليمين القديم انه
 يوجب الحد ومسئلة اشتراط التحلل من الاحرام بمهر
 ونحوه القديم جوازهم ومسئلة اعتبار النصاب في الركان
 القديم لا يعتبر ومسئلة البهر بالتيامين بالتامين
 للمامون في صلاة جهرية القديم استحبابه ومسئلة من
 مات وعليه صوم القديم يصوم عنه وليه وهو الصحيح
 عند المحققين للاحاديث الصحيحة فيه ومسئلة الخط
 بين يدي المصلي اذا لم يكن معه عصا ونحوها القديم
 استحبابه وهو الصحيح عند المصنف يعني الشيرازي
 وجماعات ومسئلة امتناع احد الشر يكتسب من عمارة الجدا
 القديم انه يجبر عليها وهو الصحيح عند ابن الصباغ
 وصاحبه الشاشي ومسئلة الصداق في يد الزوج القديم
 انه مضمون ضمان اليد وهو الاصح عند الشيخ ابي حامد
 وابن الصباغ ثم قال وهذه المسائل ليست متفقا عليها
 بل خالف جماعات من اصحابنا في بعضها واكثرها فزجوا
 الجديرو ونقل جماعات في كثير منها قولا اخر في الجديرو

ومسئلة تقليم
 اظفار الميكت
 القديم كراهته

القديم فيكون العمل على هذا على الجديرو لا على القديم
 انتهو ونقل حج ومرو خط عن بعضهم ايضا انه قد تبع
 ما افقي فيه في بالقديم في جدر منصوصا عليه في الجديرو
 ايضا تنبيهان الاول نقل في المجموع ايضا ان هذا كله في
 قديم لم يعضده حديث صحيح لا معارضه له فان عضده
 فهو مذهب الشافعي لانه صحيح عنه انه قال اذا صح
 الحديث فهو مذهبي قال وهو الذي قاله الشافعي
 وعمل بظاهره وانما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في
 المذهب وشرطه ان يغلب على ظنه ان الشافعي رحمه
 الله لم يقف على هذا الحديث او يعلم صحته وهذا يجوز بعد
 مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب اصحابه
 الاخذين عنه وما شبهها وهذا يترك العمل بظاهر احاديث
 كثيرة وانما اشترطوا ما ذكرناه لان الشافعي رحمه الله ترك
 العمل بظاهر احاديث كثيرة لما قام الدليل عنده على طعن
 فيها ونسخها او تخصيصها وتاويلها او نحو ذلك وقد
 ثبت عن ابن خزيمة انه قال لا اعلم سنة لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الحلال والحرام لم يورد عنها الشافعي كتبه وجلالة

ليس معناه
 ان كل واحد راي
 حديثا صحيحا
 قال هذا مذهب
 الشافعي

ابن خزيمة واما مته في الحديث والفقه ومعرفة بنصوص
 الشافعي بالمحل المعروف فثبت قال وقد عمل اصحابنا بهذا
 في مسئلة التشويب ولم يتفق ذلك في غيرها الا نادرا
 ومنه ما نقل عن الشافعي فيه الحديث انتهى الثاني
 نقل فيه ايضا ان افتاء الصحاب بالقديم في هذه المسائل
 معمول على ان اجتهادهم ادا هم اليه لظهور دليله ولا
 يلزم منه نسبة الى الشافعي فمن ليس اهلا للتخريج يتعين
 عليه العمل والفتوى بالجديد من غير استثناء اذ لم
 يقل احد من المتقدمين في هذه المسائل انها من مذهب
 الشافعي او انه استثناهما ومن كان اهلا له في اختيار ما
 مقتضاه الدليل في العمل والفتوى مبينا ان هذا رايه
 وان مذهب الشافعي كذا ثم قال قال ابو عمر وابن الصلاح
 ويلحق بذلك ما اذا اختار احداهم القول المخرج على القول
 المنصوص اليه لان الاصح ان القول المخرج لا ينسب الى الشافعي
 ايضا الا مقيد الا انه ربما يتركوا ظاهره لوروجه فيه
 ثم رآوا اختار من قولين رجح الشافعي احدهما غير ما رجحه
 بل هذا اولي من القديم قال ثم حكم من لم يكن اهلا للتخريج

اي قبل الاطلاع
 على النص عليها
 في الجرد ايضا
 كما هو ظاهرها
 منه

ان لا يتبع شيئا من اختياراتهم المذكورة لانه مقلد الشافعي
 دون غيره قال واذا لم يكن اختياره لغير مذهب امامه
 بناء على اجتهاده فان ترك مذهبهم الى اسهل منه فالصحيح
 تحريمه وان تركه الى احوط فالظاهر جوازہ وعليه بيان
 ذلك في فتواه انتهى ثم قال واعلم انه ليس للمفتي ولا للعامل
 المقتضب الى مذهب الشافعي في مسئلة القولين والوجهين
 ان يعمل بما شاء منهما بغير نظر بل عليه في القولين العمل بازحهما
 ان علمه بان كان من اهله للتخريج والا فلينقله عن اصحابنا
 الموصوفين بهذه الصفة واما الوجهان فكل ذلك غير ان المنصوص
 منهما يقدم على المخرج دايما كما مر اما اذا وجد من ليس اهلا
 للتخريج خلافا بين الاصحاب في الراجح من قولين او وجهين فليعقد
 ما صححه الاكثر والاعلم والادرع فان تعارض الاعلم والادرع
 قدم الاعلم فان لم يجد ترجيحا عن احد اعتبر صفات الناقلين
 للقولين والفارلين الموصوفين واما اذا راي المصنفين المتأخرين
 مختلفين فجزم احداهم بخلاف ما جزم به الاخر فهما كالوجهين
 للتقدمين على ما ذكرناه من الرجوع الى البحث ونزج ايضا بالكثر
 كما في الوجهين ويحتاج الى بيان مراتب الاصحاب ومعرفة طبقاتهم

فمن ذلك ان نقل اصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد
منه به ووجه متقدمي اصحابنا اتقن واثبت من نقل الخراساني
غالباً والخراسانيون احسن تصرفاً وبحثاً وتعريفاً وترتيباً غالباً
انتهى وقول المصنف المختار اي اختاره جماعة باجتهادهم منهم
الغزالي والبيهضاوي وقال الحميني هو قوي من حيث الدليل لان
دلالة خلق الله الماد ظهوراً دلالة نطق وهي الزجج من دلالة
المفهوم في حديث القلتين انتهى فلذا قال المصنف وعليه
اي القديم الفتوي في هذه المسئلة والله اعلم اي من كل عالم
وقوله نعم الخ من زيادته علم الاصل تنبيه هو في اللغة الايضاح
من التبيين بضم فسكون وهي الفطمة وفي الاصطلاح عنوان
البحث الاثني بحيث يعلم من البحث السابق اجمالاً اذا زال تغير
الحسي والتقدير يري من الماء بنفسه اي بان لم ينظم اليه شيء
بل زال بطول مكث او هبوب ريح او طلوع شمس او عار
انضم اليه ولو متنجساً واخذ منه والباقي كثير بان كان الاناء
منخفاً به اي لا تدخله الريح فزال الخناق اي حين نقص ودخله
الريح وقصر حج وكذا لك الشمس فيطيب او يحجر وقع فيه حج
طهر في المصباح ظهر الشيء من بابي قتل وقرب وقد ظهرت من

الحوض من باب قتل وفي لغة قليلة من باب قرب ع ش زوال
سبب النجاسة فعاد كما كان عليه قيل م ر ولا يضر عود
التغير ان لم يكن فيه نجاسة جامدة بان كانت مائعة او جامدة
وقد ازيلت قبل التغير الثاني اي او منه يعلم انه لو تحقق التغير
وشك في سببه لم يضر كما يقع في الفساق في ش فان لم
تزل تنجس اي من الآن لانه بزوال التغير حكم بطلوه
والتغير الثاني يجوز انه بنجاسة تحللت منها بعد وهي
لا تضر فيما مضى فاشبه ذلك ما لو مات حيوان في الماء ومقت
مدة لم يتغير فيها الماء بعد موت الحيوان فيه ثم تغير بعد
فهو باق على ظهوريته الى التغير كما صرحوا به في ش ويعرف
زوال تغيره التقديري بان يمضي عليه زمن لو كان تغيره
حسب الزوال عادة او يضم اليه ما لو ضم الى المتغير حسب الزوال
تغيره وذلك ان يكون بجنبه عند يرفيه ماء متغير فزال تغيره
بنفسه بعد مدة او عار صب عليه فيعلم ان هذا ايضا زال
تغيره شرراً اي في تلك المدة لان النجاسة مقدرة فالزوال
ينبغي ان يكون مقدراً حج او زال التغير اي ظاهراً فلا ينافي
التقليل بالشك الاثني حج كان زال تغيره بوضع نحو الزعفران

او طعمه بوضع نحو الخل او ريحه بوضع نحو المسك وكذا اذا زال
 احد اوصافه بوضع نحو التراب كالنورة التي لم تحرق والجص الذي
 بكسر الجيم افسح من فتحها العجمي معرب وفسره المحامي هنا اي وجع
 بالجبس وفي الجنايز بالجير فيؤخذ من مجموع ذلك اطلاقه على
 كل منهما شئ فلا يظهر اي حال كدورته من ريشته في ان
 التغيير زال او استتر اي بل الظاهر الاستتار ويؤخذ منه
 ان زوال الرائحة والطعم بنحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم
 واللون بنحو مسك واللون والريح بنحو خل لا لون له ولا ريح يقتضي
 عود الطهارة وهو متجه لانه لا يشك في الاستتار بحج وحاصل ذلك
 ان شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغيير او الاستتار ان لا يثبت
 من احتمال احالة زوال التغيير على الواقع فيه من مخالطة او مجاور
 اي لو ما تروح به كمسك على الشطاع شئ فحيث احتمل احالته على
 استتاره بالواقع فالنجاسة باقية لكونها لم تتحقق زوال التغيير الحقيقي
 للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل بقاؤها وحيث لم يحتمل
 ذلك فهي زائلة فيحكم بطلانها رتبة مكر ودعوى انهما اي التراب
 والجص لا يغلبان على اوصاف الماء يردّها انهما يكدرانه والكرو
 من اسباب السترو لا ينافي هذا ما قبله في نحو زعفران لا طعم له لان

الظاهر ان لهما الاوصاف الثلاثة فان لم توجد احبتر الوصف
 المناسب لما فيهما فقطح الا اذا رشح نحو التراب مما يورث
 الاستتار اي وصف الماء لم يبق به تكدي يحصل به شك في زوال
 التغيير فانه يظهر كل من الماء والتراب اي بلا خلاف مجموع سواء
 كان الباقي عمار سب فيه التراب قلمتين ام لا اي وان كان التغيير
 موجودا فنجسان قطعاً مجموع نعم ان كان عين التراب نجسة لا يمكن
 تظهيرها كتراب المقابر المنبوشة اذ نجاسة مستحكمة فلا يظهر اي
 وكان التراب ح كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم ينجس
 والا تنجس وغير التراب اي مثله مما يستتر النجاسة من المسك والخل
 ونحوهما شئ مثله في ذلك واعلم ان رائحة لو ظهرت ثم زالت وزال
 التغيير حكمنا بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغيير علمنا انه
 زال بنفسه مراً والحاصل انه متى تغير طعم الماء فورد عليه ما له
 لون لم يظهر بلا خلاف وان ورد عليه ما لا طعم له ولا لون ولا
 ريح فازال تغييره ففيه قولان والراجح منهما انه لا يظهر ايضا
 والقلتان تشبه قلة وهي في اللغة البرة العظيمة سميت قلة
 لان الرجل العظيم يقلها بيده اي يحملها بالوزن بالرمش في ماله
 رطل بكسر الراء افسح من فتحها وثمانية ابطال بناء على قول الرازي

وان تغير في طعمه او ريحه
 او لونه او رائحته فورد عليه ما له
 لون لم يظهر بلا خلاف وان ورد عليه ما لا طعم له ولا لون ولا ريح فازال تغييره ففيه قولان والراجح منهما انه لا يظهر ايضا

ان رطل بغدا مائة درهم وثلاثون درهما وفي نسخة مائة وسبعة
ارطال اي وسبع رطل بناء على قول النووي انه مائة وثمانية وعشرون
درهما واربعة اسباع درهم وهي تسعون مثقالا وبالجلي تسعون
رطلا وربع رطل وعشرون درهما على قول الرازي وتسعة وثمانون
وربع رطل وخمسة وعشرون درهما وخمسة اسباع درهم على قول النووي
تقريبا فيهما اي قول الرازي وقول النووي لانهما مبنيان على ان القلبي
بالبغداد اي خمسمائة رطل وان رطل بغداد كذا وذلك تقريبا على الراجح
لان رطل القلبي الى القرب وحمل الشيء على النصف والقربة على مائة رطل
تقريب لا تحديد فالجواب عليه كذا وقيل ان ذلك تحديد وعليه
فيض ادنى نقص وعلى الاول لا يضر نقص رطلين ويضر ما زاد نقله الغزالي
عن اكثر الاصحاب واختار الامام والغزالي ما جزم به الرازي انه لا يضر
نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التقدير بقدر معين من الاشياء
المغيرة اي وتوضيح المراد من هذه العبارة ان يفرض شيء معين غير
للخمسائة كيرطل زعفران مثلا فتضبط الصفة الحاصلة من ذلك المغير
ثم يفرض وقوع ذلك القدر على تقدير نقص الخمسائة فان ظهر التفاوت
في الصفة بان اشتدت عما كانت حكما بضر نقص ذلك القدر الذي
حصل بنقصه التفاوت والا فلا كذا قاله شيخنا عميره راجح زيادي

وهذا

وهذا اولى لضبطه خطا لكن قد فعل ذلك اهل الخبرة فراوا
انه يظهر التفاوت في التقدير في نقص اكثر من رطلين فصلا هذا لضبط
في معرفة مقدار النقص الذي هو مجهول على الثاني قال اي وهو
اي عدم ضرر نقص رطلين المراد من قول الرازي لا يضر نقص قدر لا يظهر
الخطا لا يقال هذا اي التقدير بالارطال يرجع الى التحديد لاننا نقول
هو تحديد غير التحديد المختلف فيه شيء اي الذي هو التحديد
لخمسمائة والقلبان بالمساحة اي في ارض مستوية في المربع اي المستوي
الابعاد الثلاثة م خمسة اذرع قصيرة طولها ومثلها عرضها ومثلها
عمقا ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون ذراعا قصيرة اي حاصلة
من ضرب الطول في العرض والحاصل وهو خمسة وعشرون في العمق
وهي الميزان ففي غير المربع اي والمربع الذي لم تتساو ابعاده
بمسح ويحسب ما تبلغه ابعاده فان بلغ ذلك فقلتان والافلاح
ففي المدور عشرة اذرع قصيرة عمقا واربعة قطر وهو ما بين ما
اليوم من سائر الجوانب والمحيط فيه دالما ثلاثا امثال القطر
وسبع مثله فيكون هنا اثني عشر ذراعا واربعة اسباع الذراع
فتقرب نصف القطر وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبع
يحصل اثنا عشر واربعة اسباع تقرب في جميع العمق يحصل مائة وخمسة

يطي

وعشرون ذراعاً مع زيادة خمسة اسباع وبها حصل التقريب
 اي فلكل ذراع اربعة ارباع اي بعد ادية لكن على مخرج النوي في
 رطل بغداد وعلى مخرج الرافي لم يتعرضوا له ويوجه بانه لا يظهر
 هنا بينهما تفاوت اذ هو خمسة دراهم واربعة اسباع درهم
 ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة حج والدليل على تقدير
 القلتين بما ذكر خبر الشافعي والترمذي والبيهقي اذ ابلغ الماء
 قلتين بقلال هجر لم ينحسب شي وهو يفتح الماء والجيم قوية
 بقرب المدينة الشريفة تجلب منها القلال والواحدة منها قد رها
 الشافعي بقريتين ونصف حجازية اخذ من ابن جرير الراي لها القائل
 رايت قلال هجر فاذا القلة منها تسع قريتين او قريتين وشيئاً من
 قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصفاً اذ لو كان فوقه
 لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب اي لانهم يقولون فيما
 اذ اذ اد على الواحد دون النصف واحد وشي فان زاد على النصف
 قالوا شيئان الاشياء فيسعملون الشيء في الموضعين في دون النصف
 فتكون القلتين القلتان خمس قرب والغالب ان القربة لا تزيد على
 مائة رطل بغداد فالجموع خمسة مائة رطل وهذا ليس تقليد الابن
 جرير بل قبول اخباره لان الشافعي رجع لم ير قلال هجر ولا اهل

عصره انفاذها فاحتاج الى بيانها بما هو معروف عندهم ومثلاً
 لهم فقدرها بقرب الحجاز لانها متماثلة مشهورة بجموع وجم فانتصاً
 ابن دقيق العيد لمن لم يعلم بخبر القلتين محتجاً بانه مبهم لم يبين عجيب
 اذ لا وجه للمنازعة في شيء مما ذكر وان سلم ضعف زيادة من قلال
 هجر لانه اذا اكتفي بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك
 بل ابوجه يخرج به مطلقاً واما اعتقاد الشافعي بها فهو يدل على انه
 اما لهذا او لثبوتها عنده حج اذ ليس في اسنادها سوى المغيرة بن سطلان
 تكلم فيه ابن عدي وقال ابو حاتم صالح الحديث وقال ابو زرعة
 لا بأس به اسنوي واما اصل الحديث من غير هذه الزيادة فتا
 في المجموع هو حديث حسن ثابت من رواية ابن عمر رضي الله عنهما
 رواه الشافعي واحمد وابوداود والترمذي اي والنسائي اسنوي
 وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين
 اي وصححه ايضا ابن منده وابن خزيمة اسنوي وفي رواية لابي
 داود اي وابن حبان اسنوي اذا كان الماء قلتين لم ينحس قال البيهقي
 وغيره اسناد هذه الرواية صحيح ايضا ثم قال وقد جمع البيهقي
 طرق هذا الحديث وبين رواياته احسن بيان واظن في تصحيحه
 بدلالة قال الخطابي وكيفي شاهد على صحته ان نجوم اهل الحديث

بلغوا اذا كان
 او بلغ الماء
 قلتين لم يحسب
 الحسب او جشاً
 او فانه لا يحسب

صحوه وقالوا به واعقدوه في تحدير الماء وهم القدوة وعليهم المأول
 في هذا الباب فمن ذهب اليه الشافعي والحمد واسحق ابن راهويه
 وابو ثور وابو عبيد وابن خزيمة وابن عمر وسعيد بن جبيرة ومجاهر
 وغيرهم وقد سلم الصحاوي امام الحنفية في الحديث والذباب
 عنهم صحة هذا الحديث لكنه دفعه واعتذر عنه بما ليس بدافع
 ولا عذر فقال هو حديث صحيح لكن تركناه لانه روي قلتين او ثلاثا
 ولانا لانعلم قيدا القلتين فامراد قلل هجر كمارواه ابن جرير فيما
 بان الروايات خرج الشافعي في الامم ومختصر المزني والبيهقي في السنن والترمذي
 المعروفة كما مر وقلل هجر معروفة عندهم مشهورة يدل عليه حديث اي
 قلتين ورواية ذر رضي الله عنه في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبرهم
 بشرك شاذة عن ليلة الاسراء فقال رفعت لي سدرة المنتهى فاذا ورقها
 غريبة فهي مثل اذان الغيلم واذا انبثها مثل قلل هجر فعلم بهذا ان القلال
 متروكة لا يلتفت اليها هجر معلومة عندهم مشهورة بل هي اكبر القلال واشهرها وهي
 واما قولهم مع ذلك متساوية لا تختلف وبالفرة يقطع بان النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يضبط بعينهم مجهول لا يحصل به ضبط بل شك ونزاع
 فان قالوا انما لا يحمل خبثا لضعفه وهكذا يدل على نجاسته
 قلنا احسن تفسير غريب الحديث كما قال العلماء ان يفسر بما جاء

في رواية اخرى لذلك الحديث وقد ثبت هذا الحديث في رواية
 صحيحة لابي داود بلفظ اذ ابلغ الماء قلتين لم ينجس فتعين
 ان معنى لم يحمل خبثا لم ينجس وايضا فهو من باب حمل المعنى نحو فلا
 لا يحمل الضيم اي لا يقبله ولا يلتزمه ولا يصبر عليه قال تعالى
 مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها اي لم يقبلوها احكامها
 ولم يلتزموها بخلاف حمل الجسم نحو فلان لا يحمل الحجر اي لا يطيقه
 لتقله ولو حمل الخبر على هذا لم يبق للتقيد بالقلتين فائدة فهذا
 ما يتعلق بالخلاف بيننا وبين ابي حنيفة واما ما ذكره وموافقوه
 فاجتج لهم بقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء
 وهو حديث صحيح من رواية ابي سعيد الخدري رضي الله عنه
 رواه مالك في الموطاء والشافعي وابوداود والترمذي والسيان
 وغيرهم وقال الترمذي حديث حسن صحيح وبالقياس على ما اذا
 ورد الماء على النجاسة واجتج اصحابنا عليهم حديث القلتين وانه
 مفهومة من مخصص الحديث الماء طهور لا ينجسه شيء جمع بين الخبرين
 وبحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
 استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها
 فانه لا يدري اين باتت يده رواه البخاري فنها صلى الله عليه وسلم

قوله عن غمس يده وعلمه بخشيبة النجاسة ويعلم بالضرورة ان النجاسة
 يد اي من حيث هو لا يقبل كون الفصل فلا اذا المنة الاولى كافية في عدم التنجيس
 عن غمس يده وعلمه بخشيبة النجاسة ويعلم بالضرورة ان النجاسة
 التي قد تكون على يده وتختفي عليه لا تغير الماء فلو لا انه يتنجس
 بحلول نجاسة لم تغيره لم يغيره وبهذا الحديث اجابوا ايضا على
 قياسهم على ما اذا ورد الماء على النجاسة لانه صلى الله عليه وسلم
 فرق فيه بينهما حيث منع من ايراد اليد على الماء وامر بايراده
 عليها فسر وع لو وقعت نجاسة جامدة في ماء راكدا اكثر
 من قلتين ولم تغيره وجب التباعد عنها حال الاغتراف منه
 بقدر قلتين في الجديد وان كان ذلك المقدار المتجنب طاهرا
 في الاصح استوي والقديم وهو الذي عليه الفتوى ونص عليه
 في اختلاف الحديث من كتب الجديد ايضا انه لا يجب التباعد
 المذكور فعليه له ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع
 الى النجاسة وعلى الاول لا يكفي ان يبعد في نحو البحر يسيرا وحسب
 العمق بل يبعد قدر قلتين في ابعاد متماثلة طول او عرضا وعمقا
 لان المقصود ان يكون ماء القلتين حائلا بينه وبين النجاسة والعمق
 الزائد لا يصلح لذلك وفي قليل العمق يزيد في البعد قدر اربع قلتين
 في ذلك العمق ابن النقيب واذا كان الماء قلتين فقط وفيه نجاسة
 جامدة جاز استعماله في الاصح لكنه يحتاج الى فقه وهو انه ان

منه ان يبعد قدر قلتين في ابعاد متماثلة طول او عرضا وعمقا

اراد استعمال ما يغرفه بد لو مثلا فينبغي ان يغمس الدلو في الماء
 غمسة واحدة ولا يغترف فيه النجاسة ثم يرفعه فيكون باطن الدلو
 وما فيه طاهرا لان انفصال ما فيه عن الباقي قبل ان ينقص عن قلتين
 وظاهره والباقي نجسا ولو خالف وادخل الماء في الدلو شيئا فشيئا
 فالجميع نجس بلا خلاف لانه حين دخل اول شيء في الدلو نقص
 الباقي عن قلتين فاذا نزلت الدفعة الثانية وهي نجسة نجس
 ما في الدلو فصارا الجميع نجسا فليصبه في الباقي او يغمسه غمسة
 واحدة بشرط غمس الكوز السابقة فيظهر الجميع اما اذا اراد
 استعمال ما يبقى بعد الغرف فليأخذ النجاسة في الدلو مع
 الماء او قبله فيكون فباطن الدلو وما فيه نجسا وظاهره وما
 بقي طاهرا لان انفصال النجاسة عنه قبل ان ينقص عن قلتين
 فان قطر من الدلو الى الماء قطرة تنجس ان كانت من باطن
 الدلو يقينا والا فلا ويستحب له ان يخرج النجاسة اولاً ثم
 يغمس الدلو ليكون طاهرا بلا خلاف ويسلم من مراعاة
 هذه الدقائق وكن لك يستحب له في مسئلة التباعد ايضا
 وهذه الصورة في النقص عن قلتين محمولة على نقص يؤثر
 قلنا القلتان خمسائة تحديد او تقريبا وتاثير الدلو انفسه

وقعت منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تجسه
 واذا تجس ماء البئر فلا ينبغي ان ينزج لينبع الماء الطهور
 بعده لانه وان نزع فقعر البئر يبقى نجسا وقد تتنجس جدران
 البئر ايضا بالنزج بل ينبغي ان يترك ان كان فوارا لينزج اذا فبلغ
 حد الكثرة ان كان قليلا ويزول النجس ان كان او يصب فيها
 ماء ان لم يكن كذلك اي فوارا ليصلها ماء وان كان ماؤها
 كثيرا طاهرا وتفتت فيه شيء من نجس كفارة تمعط شعرها بحيث
 يغلب على الظن انه لا يخلو ولو عن شعرة فان لم يتغير فطهور
 لكن يتعذر استعماله باغتراف شيء منه بد لو او نحوها وبلغز
 ويقال ماء بلغ الف قلة مثلا ولا تغير فيه وهو محكوم بطهارته
 لا يصح الوضوء ببعضه وهذه صورته فينبغي ان ينزج الماء كله
 لينزج الشعر معه فان كانت العين فواره وتغسل نزع الجميع نزع
 ما يغلب على الظن ان الشعر كله خرج معه وفسر الامام هذا
 بان تتابع الماء لا بحيث لا تسكن حركة ماء البئر بالاولى
 حتى تلحقها الثانية ثم هكذا في كل واحد حتى ينزج مثل الماء الذي
 كان مرة قال والاستظهار عندي ان ينزج مثله مرارا واذا اخذ
 من هذه البئر بعد النزج المذكور شيئا فهو طاهر لانه غير مستيقن

النجاسة ولا مطلقا ولا يضر احتمال بقاها الشعر فان تحقق بعد
 ذلك شعرا حكم به وان اغترف قبل النزج دلوا فنظر فيها
 فلم ير شعرا لم يضر وكذا لو لم ينظر وان غلب على ظنه
 انه لا ينفك عن شعرا عملا بتقديم الاصل على الظاهر ورواه
 ومجموع ولو توخا من بئراي ماؤها قليل شرر وض فخرج منها
 دجاجة مثلا ميتة منتفخة لم يلزمه ان يعيد من صلواته
 الا ما يتقن انه صلاها بما نجس بمجموع دون ما غلب على
 ظنه فيها ذلك اخذ اجماعا ووصفت الدجاجة بالانتفاخ
 لانه يدل على تقادم موتها مع ان ذكره مثال لا تقيد
 شرر وض ولو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها
 ولم يعلم وقوعها فيه فان احتمل التروح عادة فلا تجس
 بخلاف ما اذا لم يحتمل ذلك اي بان علم ان النجاسة يحتمل
 تروعه بها فانه يحكم بنجاسته ويجوز في هذا التفصيل ما قاله

لعله
لا

فيما اذا راي في فراشه منيا سم ولو راي كلبا وضع راسه
 في ماء هو قلطان فقط وشك هل شرب منه فنقص عن
 قلتي ام لا فهو طاهر بلا خلاف عملا بالاصل ولو رفع
 نحو كلب راسه من اناء فيه ماء قليل او مائع اخر ولم يعلم

في جارية دارها خلت
 من راي كلبا
 وانفق

لا يكون الا النجاسة
 في راي كلبا
 في راي كلبا
 في راي كلبا

قوله هذا التفصيل
 وعليه يعمل
 اطلاق النجاسة
 بالنجاسة نعم يوجب الحكم
 اطلاقه ما قاله في
 حكمه المضمضة والاستنشاق
 في راي كلبا
 في راي كلبا

هل اصابه فان كان فيه يابساً فاما طاهر بخلاف وان كان
 رطباً فوجهان احدهما يحكم نجاسته قياساً على مسئلة الظبية
 لان الرطوبة دليل ظاهر في اصابته واصحهما باق على طهارته لانها
 يقين والنجاسة مشكوك فيها لاحتمال كون الرطوبة من عابة مثلاً
 وليس كمسئلة الظبية لانا هناك يتقنا حصول النجاسة وهو سبب
 ظاهر في تغير الماء بخلاف هذا المجموع هذان احتمالان ترطب من غيره
 والاضحى خطاً على المنهاج ثم قال ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل
 فيه الطهارة كثياب من مني النحر والتمدنين بالنجاسة كالمجوس
 والمجانين والصبيان والجزايريين حكم له بالطهارة على الاصح
 عملاً بالاصل اي وان كان صما طردت العادة بخلافه كاستعمال
 السرجين في اواني الفخار وما ما تحقق كونه معجوناً به منها
 فنصر الشافعي على العفو عنه ان فطر اليه فيه اي ولم يجد غيره
 قواعد واعقده كثير من والمحقق ايه الاجرام المعجونة به شرانوار
 وعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة فرج البهيمة والطارئ
 فلو جلس صغير في حجر مصل مثلاً او وقع طائر عليه فتكلم بصحة صلاة
 استصحى بالاصل الطهارة في ذلك وان طردت العادة بنجاسته عت
 ومثل ذلك طين الشوارع الذي يغلب على سطحه الظن بنجاسته فان لم

بكر الصادق
 اشهر من
 ضمه اه
 منه

يظن

يظن نجاسته فطاهر قطعاً ومن ذلك الخبز الطخيز في القوي
 فان الغالب فيه النجاسة لكونه مخبوزاً بالسر حين ولا
 والاصل فيه الطهارة عت فان تحقق كونه مخبوزاً به عفي
 عنه بالنسبة للاكل ولو في مائع كلبن ولا يعفى عن حمله
 في الصلاة قل وكذا اي يحكم ايضا بطهارة ما عت به
 البلوى من ذلك كعرق الدواب ولعابها والعاب الصبي والحنطة
 التي تدرس والثور يسول عليها والجوخ وقد اشتهر استعماله
 بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدرع المذموم غسيل ثوب
 جديد وقمح وفهم من اكل نحو خبز وعدم الصلاة في الثياب
 التي ركبوا الدواب فيها او اصابها شيء من لعابها وترك

مواكلة الصبيان لتوهم نجاستها والبقل الثابت في نجاسة
 متنجس لا ما ارتفع عن منبته فانه طاهر ولو وجد قطعة لحم
 في اناء او خرقة ببلد المجوس فيه فطاهرة او ممية مكشوفة
 فنجسة او في اناء او خرقة والمجوس بين المسلمين ولم يكن
 المسلمون اغلب فكذلك وان كانوا المسلمون اغلب فطاهرة
 وماء الميزاب الذي تظن نجاسته ولم تتيقن طهارته فيه الخلاف الدواب من كثرة
 في طين الشوارع واختار المصنف يعني النوروي الجرم بطهارته
 اي نظر الماقد يقع في قعر الثياب من التماسك وعدم التبرز من النجاسة وفي دياسنة القمح من قول البقر وثوبها عليه ومن الصبيان من اكله وضع النجاسة في الفم وغيره ومن التمر في النجاسة

والاغلان ذلك من ماله
 فيه من الغلو والتعسف في الدين
 والاعوج على طريقه صلى
 الاولين والاخيرين
 الله عليه وسلم
 السلف الصالحين
 في الصلاة والاهل
 في التيمم فانهم
 لا يتقون في النجاسة
 ولا يترددون في ذلك
 ولا يترددون في ذلك
 ولا يترددون في ذلك
 ولا يترددون في ذلك

